المنهجية في إعراب القرآن الكريم

أ. د. فخر الدين قباوة(*)

ملخص البحث

فصَّل البحث في المفاهيم الاصطلاحية للإعراب، ثم في معالم المسيرة التاريخية لعمليات التحليل بثرائها وسعة أفقها، وقد تأكد لنا أنه لا بد من منهج علمي نعتمده في التحليل الإعرابي للمفردات، والجمل، وأشباه الجمل، وتحليل معاني الأدوات، والتحليل الصرفي. ثم فصَّل البحث في أساليب التحليل ومعادلاته، وتحدث عن تاريخ الإعراب التحليلي ومصنفات الإعراب ومناهجها، كما تحدث عن المصطلحات الإجرائية، وأسباب التزام المفردات والأساليب التي اشتهرت عن البصريين؛ لأنها الأشيع والأكثر استخداماً في المصادر التراثية.

والبحث رسم توضيحي مكثف لما يحسن تناوله والمسير معه في التحليل النحوي للنص القرآني الكريم لإدراك توارد العلاقات، والوظائف، والمعاني النحوية، وما يتولد عن ذلك من تأثر وتأثير بين عناصر التركيب.

(*) أستاذ علوم العربية بجامعة حلب، سوريا.

تمهيد

يَشغل إعراب القرآن الكريم أحيازاً واسعة المدى من مصنَّفات التفسير والنحو واللغة والبيان، وتتعدد أنماطه وتوجُّهاته تبعاً لموضوع الكتاب الذي تَرِدُ فيه، وقد كثر تشعُّب هذا الميدان في تاريخ العربية، وتباينت نماذجه وأساليب التعبير عنها، حتى اضطربت في أذهان الدارسين معالمها، وتعذّر عليهم استيعاب ما يُوَحِّد بينها، وصار جائزاً لديهم التحدّث عن ذلك بما يتيسّر من الكلام، بدون نهج أو أصول أو حدود. ولذلك وجب علينا أن نتابع هذا الموضوع بعناية، لبيان ما يستحقه من التفصيل، وتأصيل نهج قويم في الإجراءات الإعرابية، للنصّ القرآني العظيم.

المفاهيم الاصطلاحية للإعراب:

للنحاة في حقيقة الإعراب مذاهب متعدّدة[(١)]. غير أن اختلافهم هذا لا يُقَدِّم بوضوح ما تضمّنته المصادر التراثية، من دلالات على مفهوم الإعراب. فالدارس يجد نفسه إزاء دلالات تتوزَّع على ما يلي:

أولاً: الاستعداد الإعرابي: والمراد به أن الإعراب هو صفة ذاتية، تلابس المفردات قبل التركيب، لتغيُّر آخرها باختلاف العوامل عليها[(٢)]. فالأسماء عامّةً وبعض الأفعال خاصّة تحمل في بنيتها اللغوية استعداداً بالقوّة، للتأثُّر بما يصاحبها من عوامل تركيبية، دلالة على الوظائف والعلاقات المختلفة في التعبير، ثم يكون في التعبير نشاط وتفاعل، يُوَلِّدان في الأداء بالفعل ما كان كامناً. وعلى هذا، فقد انشطرَتِ المفردات شطرين: أحدهما مُعْرَب يتلوّن آخره في التركيب، والآخر مبني يلازم لفظَه الأصليَّ.

---

(١) ينظر كتابي: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء (ص٣٩ – ٦٨).

(٢) الملخص في ضبط قواعد العربية لابن أبي الربيع (ص١٠٤). ونسب هذا الرأي إلى الزمخشري وعبد القاهر الجرجاني.

ثانياً: إعراب التعبير: وهو التعبير عن الوظائف التركيبية والمعاني النحوية والعلاقات والدلالات لعناصر الكلام، بالنَّسَق والنمط والصوت صياغةً وأداءً، أو بالصوت وحده قراءةً. وهو معنًى قديم للإعراب في تاريخ الاصطلاح، فلقد نُسِبَ إلى يعربَ بنِ قحطانَ – وهو من قدماء العرب – أنه قال[1]:

ولَفْظَكَ أعرِبْهُ بأحسَنِ مَنطِقٍ فإنَّكَ مَرهُونٌ بِما أنتَ لافِظُ

وأوضح من هذا، في الدلالة على ما زعمنا، أن السيّدة عائشة قالت: «ما جمع رسولُ الله ﷺ بيت شعر قطّ، إلّا بيتاً واحداً:

تفَاءلْ بِما تَهوَى يَكُنْ فلَقَلَّما يُقالُ لِشَيءٍ «كانَ» إلّا تَحَقَّقْ

ولم يقل: «تَحَقَّقا»، لئلّا يُعرِبَه فيصيرَ شعراً»[2]. فالمراد إذاً بالإعراب هنا هو الأداء الدقيق الوافي، كما تقتضي لغة العرب الفُصحاء، إذ هو في الأصل اللغوي يعني الإيضاح والبيان.

ثالثاً: الإعراب التركيبي: وهو عِلم الإعراب، أي: «الأصول التي تُعرف بها أحوال تركيب كلام العرب». ويقابله علم الصرف قسيماً له في مجموع النحو، وإن كان بعض المتأخّرين والمعاصرين يجعل الصرف قسيماً للنحو، جرياً مع المعنى المجازي. وعلم الإعراب هذا قد ضمَّ في طيّاته جميع مفردات اللغة، ولم يخصَّ المعرَبات فحسب، رغم أن ظاهره الاهتمام بالإعراب.

وأقدم ما عُرف من هذا العلم، خلافاً لما يردّده المستشرقون وبعض الدارسين العرب، هو قول الإمام عليّ رضي الله عنه[3]: «الكلام كله اسم وفعل وحرف.

(١) وينسب إلى قحطان. الإكليل في أنساب حِميَر وملوكها للحسن بن أحمد الهمذاني (٨/ ١٧٧)، ووصايا الملوك (١/ ٢).

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٥٥٦)، وفتح القدير للشوكاني (٤/ ٥٣٥).

(٣) أمالي الزجاجي (ص٢٣٨ – ٢٣٩)، ونزهة الألباء (ص٤ – ٦).

والاسم: ما أنبأ عن المُسمَّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المُسمَّى، والحرف: ما أنبأ عن معنًى ليس باسم ولا فعل. والفاعل مرفوع وما سواه مُلحَق به، والمفعول منصوب وما سواه مُلحَق به، والمضاف إليه مجرور وما سواه مُلحَق به».

وقد دُوّن هذا قديماً في «صحيفة» أو «تعليقة» للإمام عليّ رضي الله عنه، ثم تلته جهود أبي الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ)، في كتابه «المختصر»، وجهود تلاميذه ومَن خلَفَهم[١]، في الآثار الباقية حتى العصر الحاضر. ومع توسُّع البحث بين العلماء، واستفاضة الأحكام والضوابط والتفريعات والمذاهب في التوجيه والتعليل واكتشاف غرائب الفروع والمسائل، فقد بقي الاعتقاد السائد عند العلماء هو ما جاء في «التعليقة» الكريمة. وهذا محيي الدين الكافيَجي (ت: ٨٧٩هـ) يقول: «أصل النحو ثلاث قواعد، والباقي من القواعد والاصطلاحات زيادة عليها. وقد تقرّر أن علل النحو اعتبارات بعد الوقوع لا موجبات»[٢].

رابعاً: الإعراب اللفظي: أعني التعبير عن الوظائف التركيبية للمفردات بأصوات أو أحرف، تَلحق أواخرَها أو تُحذف منها. وعلى هذا فالإعراب: أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل؛ ولذا يقال: «إن الإعراب هو ما اختلف آخر المُعرَب به». فهو عبارة عما به الاختلافُ، أي: الحركات والأحرف والحذوف المُبيِّنة لمعاني اللغة[٣].

وقد كانت القبائل العربية، على الرغم من الخلافات اللهجية المعروفة بينها، تتقيّد بهذا الإعراب اللفظي في كلامها، ولا سيّما إذا كان المقال شعراً أو خطابة أو كَهانة، أو مناظرات ومفاخرات في المجالس العامّة. فالكلام بين الأفراد والجماعات رهين بعروبة البيان والإعراب، صياغة وتركيباً ولفظاً، مع فصاحة في الأداء والتعبير.

---

(١) ينظر (ص٤٠ – ٤٢) من كتابي: ابن عصفور والتصريف.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري: (١٦/ ٢٧).

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص٩١).

خامساً: الإعراب المعنوي: والمراد به أن ظواهر التغيُّر في أواخر الكلمات المعربة هي معانٍ وظيفية، يتلقّاها السامع والقارئ للكلام، وتكون الحركات والسكَنات والحروف والحذوف المستخدمة في ذلك دلائل على تلك المعاني.

وعندي أنّ الإعراب، بخلاف ما توزّع فيه النحاة، ليس لفظيّاً صِرفاً ولا معنويّاً خالصاً، لأنه في الواقع اللغوي التعبيري محصّلةٌ لمجموع المفهومَين المذكورَين. فهو صور صوتية معيّنة، لمعان سياقية ومواقع تركيبية مخصوصة، تتحقّق في الأداء الكلامي أو الكتابي أو الذهني. وقد كان لها في بنية المفردات قُدرات كامنة بالقوّة أطلقها التعبير الناجز بالفعل.

ثم إن هذا المفهوم من الإعراب له صور مختلفة في التركيب[1]: يكون لفظيّاً تظهر علاماته في أواخر المفردات الصحيحةِ الآخِر والشبيهةِ بصحيحته، ومَحلّيّاً اعتباريّاً في الجمل، وفي المفردات المبنيّة الآخِر التي حقّها أو موقعها موقع إعراب.

سادساً: إعراب الصيغة: أعني دلالة الصيغة في بُنية المفردات، بما تحمله من نمط وحركات وسكون، على المعاني الصرفية التي تتضمّنها. فقد ذهب بعض المتقدّمين من النحاة إلى أن هذه الظواهر، مع ما يشبهها من ضوابط، هي إعراب أيضاً.

فقولك: «همزة» يختلف معناه إذا كان اللفظ بضم الهاء مع فتح الميم أو سكونها، أو بفتح الهاء مع فتح الميم أو سكونها أيضاً. وفي الأفعال يبدو هذا الاختلاف الدلالي أيضاً. فنحو قولنا: «علم» يكون لضبط العين واللام أثر ظاهر في تغيُّر المعنى، بين صيغِ المعلوم والمجهول والتعجّب، وكونِ العِلم للغريزة والسجيّة.

وقد قام أبو الأسود الدؤلي بتحقيق هذا في إعراب القرآن الكريم حين نَقْط المصاحف الشريفة، فضبط بذلك حركات أواخر المفردات وما أشكل من حركات

(١) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (ص٩٤٤).

بُنيتها أيضاً[1]. وقلَّ من تنبّه لهذا من الزملاء الأكارم، إذ توهّم جمهور الباحثين المعاصرين لنا أن ذلك الإعراب خاصّ بأواخر الكلمات، مع أن دلالته واضحة في أذهان القدماء وألسنتهم وأقلامهم.

سابعاً: الإعراب التحليلي: وهذا الضرب من الإعراب يتناول عناصر التركيب بالتحليل، فيبيّن وظائفها فيما حولها من الكلام، ومعانيها النحوية السياقية، وعلاقات بعضها ببعض من تأثُّر وتأثير، ويتابع ما فيها من إعراب ظاهري أو محلّي أو مقدَّر أو محكيّ، مع دراسة تحليلية للصِّيَغ الظاهرة والمقدَّرة وما جرى فيها من التصرّف، وما تحتمله ضمن التعبير، وللدلالات الصرفية، ولمعاني الأدوات وعملها في العناصر اللفظية مفردات وجملاً وأشباه جمل.

وهو لا يقتصر أيضاً على مُعْرَب الكلمات كما ذكرنا، بل يضم المَبنيّات منها، ويتناول أشباه الجمل، والمصادر المؤوَّلة، ثم يشمل الجمل التي لها محل، أو ليس لها محل من الإعراب. وهي مركَّبات تعبيرية ولا تحمل شيئاً من رموز الإعراب المعروفة.

ثامناً: الإعراب الصوتي: ونعني به «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»، كما قال ابن جنّي[2]. فهو إذاً: تلوينُ أواخر الكلمات المُعْرَبة بما يناسب التركيب، من رفع ونصب وجر وجزم، أو تغييرُ هذه الأواخر للدلالة على الوظائف التركيبية لها، تبعاً لمتطلّبات التعبير. وقد اختلف النحويون، في هذا اللون الإعرابي: ألفظيٌّ هو أم معنويٌّ؟ وعندي أنه يضم الجانبين، كما ذكرت من قبل، لأنه لفظ مخصوص يدل على وظيفة تركيبية وموقع نحوي.

---

(١) انظر دراسات في تاريخ الخط العربي لصلاح الدين المنجد (ص٦٥ و٦٧ و٧٢).

(٢) الخصائص (١/ ٣٥).

ولا شك أنّ العرب كانوا يُجْرونه في كلامهم شعراً ونثراً، وفي كتاباتهم قبل الإسلام، ثم نزل القرآن الكريم فزاده وضوحاً وتحقيقاً واستعمالاً. حتى إنه قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أعرِبُوا القُرآنَ، والتَمِسُوا غَرائبَهُ»[1]، ثم تتبّعَ أبو الأسود الدؤلي مظاهرَ هذا الإعراب، في ممارساته التدريسية والتعليمية خلال عشرات السنوات، ورَصَدَ صورَها وأشكالها المختلفة فيما جاء منها عن بعض الكَتَبَة، وشرعَ يثبتها في المُصحف الشريف، بمدينة البصرة على عهد واليها زياد بن أبيه (٤٥ – ٥٣).

قال[2]: «رأيتُ أن أبدأ بالقرآن» ولتحقيق ذلك – في أشهر الأقوال – اختار مَن يثق به مِن بني عبد القيس، وأمره بقوله: «خُذِ المُصحف وصِبغاً يخالف لون المِداد. فإذا فتحتُ شفتَيَّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتُهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتُهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعتُ شيئاً من هذه الحركات غُنّةً فانقط نقطتَين» وهكذا ابتدأ بالمصحف الشريف من أوله، حتى أتى على آخره بذلك، ثم صنّف كتابه الذي سُمّي «المختصر»، يبسط فيه الأصول والفروع التي تبدّت له من تنفيذ ذلك العمل الكريم.

والحقُّ أن هذا الإعراب الذي عمَّمه أبو الأسود لم يكن مقصوراً على أواخر الكلمات المُعرَبة، كما زعم بعض المعاصرين[3]، وإنما شمل جمهور الحروف المكوِّنة للكلمات، من دون تمييز بين معرَب ومبنيّ، وكان فيه أيضاً تحقيق لِما ذكرنا في إعراب الصيغة قبل. ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهذَّب أسلوب الدؤلي في الضبط، بوَضْعِ الحركات المتعارفة الآن، مع زيادة صور للسكون والهمز والتضعيف

---

(١) مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي (١/ ٧٥)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ١١٣) و(٢/ ١٧٥).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (١/ ٤١)، والمحكم في نقط المصاحف للداني (ص٧).

(٣) ينظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى (ص٢١).

والتخفيف والمد والروم والإشمام[1]. وقد بالغ في الدقّة والبيان، حين جعل كل حركة جزءاً صغيراً جدّاً أو صورة مصغّرة، مما يناسبها في الأحرف والكلمات.

تلك هي مفاهيم مصطلح الإعراب، عرفها القدماء والمتأخّرون، وتداولوها في المجالس والكتب والرسائل، يعبّرون بها في يسر ودقّة وأمانة، ثم غابت تلك المعالم لدى بعض المعاصرين لنا، فكان اختلاط في الفهم والتعبير والتوظيف والنقد والتوجيه. ولهذا ترى أن الزملاء الكرام اختلطت لديهم صور تلك الدلالات المختلفة، واجتمعت عندهم في ميادين أضيق من ذلك وأقل، وصارت تَرِد ألفاظ «الإعراب» في عباراتهم أحياناً، وكأنها ذات معنى اصطلاحي واحد، فأصبح من الضروري تحديد أبعاد المقاصد العلمية لهذا المصطلح العلمي، في السياقات المتمايزة.

التحليل النحوي:

من خلال ممارستنا لميادين عروبة اللسان قراءة وتعلّماً وبحثاً وتحقيقاً وتدريساً وتطبيقاً، تبدّت لنا معالم المسيرة التاريخية لعمليات التحليل بثرائها، وسعة أفقها، وبُعْدِ أعماقها، وتوزُّع عناصرها، في الحقل التطبيقي بين ثنايا الموضوعات الجانبية، وما يكون عن ذلك من ضياع عند بعض الدارسين للمفهوم بين أمواج الحقول المتعددة الآفاق والمتداخلة الجوانب، فكان علينا أن نستلّ عنصر التطبيق من أقرانه، لنجعله نُصب الأعين بوضوح وتميّز وتحديد للأبعاد والجزئيات المكوِّنة. وإنما يتحصّل ذلك باتخاذ سبيل منهجية واضحة المعالم، تساعد المؤلّف والقارئ والدارس على السير بخطوات منتظمة متسلسلة متعاونة في استيعاب جميع عناصر الإعراب، وتأدية التعبير عن ذلك بالوفاء والتمام. وهذا يقتضي بيانَ المراد بالتحليل النحوي، والمنهج العملي لتنفيذ ذلك.

(١) المحكم (ص٦).

فمفهوم التحليل غائم جدّاً في أذهان الدارسين والمدرِّسين والمؤلِّفين اليوم، يتناول كلٌّ منهم جانباً أو عنصراً أو مجموعة من الجوانب والعناصر، بمزاجيّته الخاصّة، وعباراته الملتوية المتعدّدة الأنماط على غير هدى ولا بصيرة، وهو يحسب أنه قد أحسن صنعاً. ولهذا ترى لديه أشتاتاً من المقولات والعمليات لا وحدة بينها في الفهم والتوجّه والإنجاز، حملتْني على الشروع في تحديد الميدان وتوضيح المعالم ضمن كتابي[1] «المورد النحوي الكبير نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف»، حيث بسطتُ المفهوم النظري، ثم النهج العملي، من خلال نصوص أدبية مختارة.

ثم جاء كتابي «التحليل النحوي، أصوله وأدلته» لتعميق النظر ببحث علمي وافٍ للمقاصد والأساليب والبيان، فأصبح للموضوع نطاقه المحدود ومفاهيمه الواضحة وعناصره المكوّنة وأساليبه ومصطلحاته المتداولة، إذ يسّر الله – سبحانه وتعالى – لي بعد ممارستي لهذا الفن أن أجعل منه عِلماً، وأضع له تعريفاً يعيِّن المفهوم والعمل فيه. فقد تبدّى لي، كما ذكرتُ من قبل، أن التحليل النحوي هو[2]: «تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صِيَغها ووظائفها ومعانيها النحوية والعلاقات التركيبية بينها، بدلالة المَقام والمَقال». وهذا يقتضي منك مراحل متتابعة نوجزها فيما يلي:

أُولاها: أن تفرِّق العناصرَ اللفظية والدلالية والتشكيلية المكوّنة للتركيب، بعضها عن بعض، اعتماداً على أدلّة المَقام والمَقال وظواهر الصوت والصورة والتكوين.

---

(١) (ص٨ – ٩).

(٢) ينظر كتابي: التحليل النحوي أصوله وأدلته (ص١٤).

والثانية: تعيين أنماط تلك العناصر وأنساقها وخصائصها ووظائفها، وما بينها من تلاحم وعلاقات، وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية، وما لها من حضور أو غياب، وتَبدُّل في اللفظ والصيغة والدلالة اللفظية والرُّتبة.

والثالثة: اكتشاف صورة النظم الذي يسود كلاًّ منها، والوظائف التي تقوم بها، والدلالات النحوية التي تؤدّيها متعاونة، في حيِّز التركيبَين الصرفي والإعرابي، وفي حضور الأدوات والسياق العامّ للتعبير.

وهذا يعني أنه لا بد من منهج علمي تعتمده أنت معي في التحليل الإعرابي للمفردات والجمل وأشباهها، وتحليل معاني الأدوات، والتحليل الصرفي، بمصطلحات وأساليب محفوظة متقنة مقنّنة. وبذلك نؤدّي معاً عمليات متعاونة ومتكاتفة، للوصول إلى إنجاز ما يقتضيه الإجراء التطبيقي المقصود.

وقد قمتُ بشيء من ذلك في بعض كتبي القديمة، ثم توجّهتُ إلى استيعاب جميع العناصر في المصنّفات المنهجية، بعد تواردها في «المفصّل في تفسير القرآن الكريم». ولقد كان آخر ذلك في: «شرح بانت سعاد، وشرح القصائد السبع الطوال، للخطيب التبريزي، ورياض الصالحين للإمام النووي»، حيث أجرَيتُ المراحل كلها بالدقّة والتسلسل والتفصيل، والاعتماد في كثير منها على شِبه نُثار من نهج واضح القسَمات لمضمون التعريف المذكور.

أساليب التحليل ومعادلاته:

الأصل العملي الواجب في الإجراءات التحليلية هو أن يكون سياق التعبير منطلقاً من الأعمّ إلى العامّ فالخاصّ فالأخصّ، مع توحيد للمصطلح في كل حقل من حقول الإجراءات، ولأساليب التعبير وسَوق العبارات فيها. وإلاّ فمما يزيد الأمر تعقيداً وتضليلاً في نفوس الدارسين والقرّاء أن تختلف - خلال العمليات

التحليلية – أساليب التعبير عن العنصر الواحد في موقع معيّن ووظيفة محدّدة، فترى كل مدرّس أو مؤلّف أو موجّه يتخذ لنفسه أسلوباً خاصّاً أو أساليب متعدّدة لا ضابط لها، ولا حدود.

وبذلك يتلقّى الطالب المتخصّص في هذا العلم صوراً متباينة من الأساليب والتراكيب، يتعذّر عليه الجمع بينها، ليتّخذ منها فهماً دقيقاً وأسلوباً معيّناً، فإذا هو شبيه بما عرفتُه بين الطلّاب الصينيِّين منذ ثلاثين سنة، فقد سمعتهم يعبّرون عن ذلك بما تسعفهم به الذاكرة والخبرة، من ترجمات للمصطلحات والمفاهيم والأحكام والتعابير، فلا تجد فيما بينها ضرباً من التشابه أو اللقاء، ولا في أداء الفرد منهم شيئاً من الوحدة والانتظام، مع أنهم جميعاً يؤدُّون معلومات في ذلك شِبه موحَّدة.

وكذلك ما تصادفه بين العاملين من العرب في هذا الحقل. فكل يصوغ العبارات التحليلية بما يعنُّ له، لتكون قاصرة مقتضبة برموز واختصار، أو فضفاضة بعيدة عن الدقّة والاستيفاء والإفادة للمخاطَب، فيعجزَ أن يكوّن المَهارة الكافية لفهم الأصول النظرية وربطها بالإجراءات التطبيقية. ولا شك أن توحيد التعبير والاصطلاح أو شِبهَه يقيم علاقات منطقية بين النظر والتحليل، ويغرس في الذهن واللسان واليد مَهارات منظّمة جاهزة للعمل الإيجابي المستمرّ الناجح.

يضاف إلى هذا التوحيد أن يُلغى، في إجراءات التحليل، استعراضُ المعارف الخاصّة ببسطِ الوجوه المختلفة لِما يجوز وما يُحتمل، وعرضُ اللغات واللهجات القبلية المتعدّدة والمذاهب الجماعية والفردية للنحاة، ثم ما يجوز لي ولك أن نتقحّم فيه أيضاً. فمثل هذه الاستعراضات والعروض في غير المستويات التخصّصية العُليا يشتّت الدارس، ويوزّع لديه قنوات التفكير والتقدير والتعبير، ويرسّخ عنده أن عوالم النحو واسعة لا حدود لها ولا سواحل، مطلقة رجراجة هلامية يجوز فيها كل شيء، والإحاطة بها مُحالة، فلا حاجة إذاً إلى تكوين معارف محدّدة، وحَسْبُ المرء مَهارةٌ

في تشقيق الكلام، واستعراض ما يعنّ بتلفيق بين المذاهب والوجوه واللهجات والاجتهادات الخاصة.

فقد روي أن الحسن بن قَحطَبَة جمع بين الكسائي والأصمعي وعيسى بن عُمر، في بغداد، فطلب عيسى بن عمر من الكسائي تحليلاً لهذه العبارة(١): «هَمّك ما أَهَمّكَ»، فذهب الكسائي يقول: «يجوز كذا، ويجوز كذا»، فقال عيسى له: «عافاك. إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب». قال أبو العباس ثعلب: «وليس يقدر أحد أن يخطّئ في هذه المسألة، لأنه كيف عرّب فهو مصيب. وإنما أراد عيسى من الكسائي أن يأتيه باللفظة التي وقعتْ إليه»، دون عرض الاحتمالات المتصوّرة للمعاني المتعدّدة والوجوه المفترَضة.

فمثل هذا الأمر من التشتيت يزيد المَهارات الإيجابية تمييعاً، حين يُبسط في تحليل العبارة الواحدة ما يحتمله كل عنصر منها على أنه وظيفة إعرابية أو صرفية. وبذلك يكون أمام الدارس وجوه متعدّدة متفرّقة، لا يستطيع ربط كل منها بلِفقه وقرينه من محتمَلات العناصر الأُخرى، وتصبح لديه العلاقات النحوية والوظائف والمفاهيم اعتباطية سائبة، تصلح للتوظيف في أيّ توجيه كان. إذاً فلا حاجة لنا جميعاً إلى التدقيق والتعيين والرباط المنهجي في الفهم والأداء.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص٣٧)، ومجالس العلماء للزجاجي (ص١٤٨)، وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب للحموي (٦/ ١٠٢ - ١٠٣)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/ ٣٧٦ - ٣٧٧)، واللسان والتاج (همم). وفي الروايات أيضاً أن الكسائي هو السائل لعيسى بن عمر، وفي التركيب احتمالات كثيرة للإعراب، منها أن:

هم: مبتدأ خبره «ما» أو الجملة الاسمية، أو خبر لمحذوف أو مقدم، أو مفعول لمحذوف أو منصوب بنزع الخافض أو فعل ماض، أو مجرور بحرف اللام أو: في. والكاف: تتبع ذلك. وما: اسم استفهام مبتدأ، أو نكرة تامة مبتدأ، أو موصول خبر لما قبله أو بدل مما قبله أو مبتدأ مؤخر، أو مفعول مطلق لما قبله، أو فاعل، أو اسم شرط جازم والجواب دل عليه ما قبله، أو حرف نفي، أو حرف زائد. وأهم: فعل ماض، أو اسم تفضيل خبر لـ «ما»، أو لـ «همّ». والكاف: تتبع ذلك.

وهذا كله وارد ومنتشر بين صفوف المدرِّسين والموجِّهين والمؤلِّفين والباحثين والدارسين وأهاليهم، بالإضافة إلى ما يتحصَّل من غموض وتوزُّع في الفهم المعنوي للعبارة المحلَّلة، إذ غاب عن الميدان ارتباط كل وجه بمعنى يخصّه، وتَفَلَّتت من الأيدي صِلات ما بين الأصول النحوية والإجراءات التحليلية والمعاني المؤدّاة في الخطاب.

وقد تَبَدَّتْ هذه الأحوال - كما ذكرتُ قبلُ - مجتمعة في كتب التفسير وأعاريب القرآن الكريم أو نصوص الشعر والشواهد، مضافاً إليها في الموضوعات القرآنية ما يؤثِّر في التوجيه النحوي من تعداد لأسباب النزول والأحكام الشرعية، ولأنماط من قراءات اللفظ الواحد، وأشكال من المعاني الدلالية له. وعلى هذا فقد صارت القضية، في الظاهر، معضلة من المتاهات المتشابكة، إذ أصبح أمام القارئ مجموعات أنفاق وخطوط متداخلة كما ذكرنا قبلُ يتعذّر عليه تفكيك التداخل والتشابك فيما بينها، ليصل كلَّ وجه بما يناسبه من الوجوه.

ثم تأثر ذلك وجرى عليه من يُعربون النصوص القرآنية والنبوية والشعرية في صفوف المتأخّرين والمحدَثين والمعاصرين، فجعلوا الطلّاب في تيه على مفترق طرق، بل في متاهات على مفارق للطرقات، بلا دليل أو صوًى أو معالم تهدي في الشعاب، وتُوَجِّه إلى الصواب، وهم يظنون أنهم يقدّمون عملاً كريماً. وغالباً ما يكون أحد هؤلاء المعربين عاجزاً عن التحريرِ للمسائل المطروحة والتنسيقِ للقنوات المبثوثة المتشابكة، فيكون تعكير الماء إذ ذاك أفسح للصيدِ الطائش، والتجوالِ في المعمَّيات والألغاز.

لقد نسي هؤلاء المعاصرون لنا أن المصنَّفات التراثية التي كانت قبلهم وحصل فيها ذلك التشتّت، قد ألّفها علماء كبار، وهي موضوعة أيضاً لنظائرهم من الذين يمتلكون المهاراتِ الكاشفةَ للسبل، والقدراتِ الجاهزةَ لإقامة القنوات والعلاقات

المتواصلة، وتعبيد السبل المتمايزة، واعتمادَ المقاييس والوسائل المعَدّة لتقويم الاختيار، وتعيين الأوصال المتواشجة، والمعاييرَ المنطقية الدقيقة لتلمّس الصحة والاستقامة في التوجّه والاحتكام.

فأولئك العلماء وهؤلاء يسلكون في القديم مسارات السبل المتقاطعة والمعالم المتداخلة بوعي وتفهّم، ويُلقون أو يتلقَّون تيه المقولات بأضواء كاشفة وتَبَصُّر واقتدار، ثم يقرأ عليهم الطلّاب ما ذكرنا من المصنَّفات، فيمسكون بأيديهم في تلك المسالك ويُوَجِّهونهم إلى فك الارتباطات، ويُمَلِّكونهم مَهارات التفهّم والوعي والإدراك. وهذه المَلَكات والمَهارات ليس منها شيء بين أيدي كثير من زملائنا الكرام وطلّابنا المنكوبين، الذين تضعهم المقولات والمصنَّفات والأمالي في مسارب الظن والتخمين، لإقامة علاقات وهمية مختلّة بين تضاعيف الخطاب.

فاستبعادُ هذه الخلافات وتلك المصنّفات في التدريس والتوجيه لغير المختصّين، وتجنّبُ تقليدها في التعليم والتصنيف، واختيارُ أبسط الأساليب التعبيرية، والتزامُ الصور المعيّنة المحدّدة في التحليل، أمور تيسِّر السبيل المنطقي لفهم الصِّلات النحوية، وتكوِّن في الدارس مَلَكات المَهارة الجاهزة للممارسة والاستعمال.

نعم إنما يحسن أو يجب حضور بعض هاتيك الخلافات في السنوات الجامعية للمتخصِّصين في اللغة أو الأدب أو العلوم الشرعية، مع توضيحِ العلاقات بين وجوه الاختلاف والمعاني المقصودة في العبارة، وتحديد الخطوط الواصلة بين كل وجه محتمَل للعنصر الواحد ولِفاقه وأقرانه في العناصر المكوِّنة للخطاب، واختيارِ ما هو أقرب إلى الصواب بعيداً عن التقحّم بالتقديرات المصطنعة والتمحّل والاعتساف. وبهذا يكون للتبسط والاستعراض تأصيل منطقي بين المحتمَلات ووظائفها في المقاصد والربط والتوجيه، وتحرير للمسائل المتعاظلة وتدريب على التفهم والاختيار.

ومثل ذلك هو ضرب من «مسائل التمرين» يُعرض على المختصّين اختصاصاً عالياً في الميادين النحوية والشرعية، وهم يتقنون أصولها وتفرّعاتها والمذاهب المختلفة لعلمائها واللهجات المتعدّدة للقبائل، ويُحْسنون الاستفادة من ذلك لحل المشكلات والتوسُّع في تحكيم المعلومات في الظواهر المتداخلة والمتشعّبة، فيتدرّبون على المَهارة في استخدام الذخيرة المعرفية لممارسة تخصُّصاتهم في ميادين العمل.

ولقد اتسع هذا الأفق بين كبار النحاة والمُعربين منذ القرن الثاني، ولا سيّما رجال المذاهب المختلفة من بصرية وكوفية وبغدادية، فكان في مجالسهم وفي اجتماع بعضهم في المساجد وعند الأمراء والخلفاء، تسابُقٌ في تشقيق الوجوه للمسألة الواحدة، واختبار بعضهم بعضاً في ذلك، كالذي رأيناه من قبلُ بين عيسى بن عمر والكسائي. وحسبك أن تتصفّح كتاب «مجالس العلماء» للزجاجي، ففيه نماذج كثيرة من هذه الميادين بين قدماء النحاة[1].

ثم يواجهك ابن هشام الأنصاري، في الجهة الخامسة من الباب الخامس لكتابه «مغني اللبيب»، بحشد كثيف من المسائل يعاب على المُعرب فيها «أن يترك ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة»[2]، فيبدي ما أغفله بعض النحاة، ويستدرك ما يُحتمل وما لا يُحتمل بافتراضات وتقديرات بعيدة جدّاً عما يخطر في ذهن المتكلّم أو السامع أو الباحث أو الدارس.

بل لقد ذكر النحاة أن في إعراب «ما» من أوّل كتاب سيبويه (٥٠) وجهاً، وأن البيت العاشر من الألفية يحتمل (١٤٠) وجهاً للإعراب، وروى السيوطي عن شيخه

---

(١) انظر منه على سبيل المثال (ص١ – ٤) و(٤٢ – ٤٣) و(٥٠ – ٥٣) و(٥٦ – ٦٢) و(٨١ – ٨٤) و(١٠٤ – ١٠٦) و(١٢٧ – ١٢٨) و(١٤٣ – ١٤٧) و(٢١٨ – ٢٢٧) و(٢٨٨ – ٢٩٣) و(٣٠٠ – ٣٠٢) و(٣١٨ – ٣٢١).

(٢) مغني اللبيب (ص٦١٤ – ٦٣٠).

الكافيَجي أن في توجيه «زيد قائم» (١١٣) بحثاً، وكان قد صنع ابن العريف الأندلسي عبارة تحتمل بضعة وعشرين مليوناً من وجوه الإعراب[١].

وأنت معي في وجوب حظرِ التبسّط في تلك الأمور بين الدارسين عامّة، وحَصْرِه في النحو العِلمي، أو ما يُعرف بتاريخ النحو، ليَركن إليه مَنْ ذكرنا من المتخصّصين. فهؤلاء عُرضة لمصادفة نماذجه فيما سيمارسونه من مطالعة للمصادر التراثية وبعض أعمالهم في البحث والتدريس؛ بغية تقليب الوجوه والتدقيق في التحليل والفهم والتوظيف لمعارف علوم العربية.

أضف إلى ما مضى بيانُه وجوبَ تمييز مصطلحات العلوم المتعاونة في التحليل، لئلَّا يقعَ اختلاط في استخدامها ودلالاتها عند التدريس والتطبيق، ولا يكونَ التداخل والتقحّم، مما يُفقد التعبيرَ بها قيمته وبيانه ووظائف العنصر في الإعراب وغيره. وليس غريباً أنك كنت وما زلت تسمع أو تقرأ ما يلي:

لم: حرف نفي وجزم وقلب. ولمّا: نافية جازمة. والفاء: حرف دال على التعليل. ولا: ناهية جازمة. ورُبّ: حرف جر للتكثير. وإنّ: حرف توكيد ونصب. وكأنّ: حرف تشبيه ونصب. ولن: حرف نفي للمستقبل ونصب. وكي: حرف تعليل ونصب. وأن: حرف مصدري ناصب. ولا: حرف دعاء. وألا: أداة استفتاح وتنبيه. وأو: أداة بمعنى: إلّا. ولا: أداة نافية للجنس. واللام: أداة تعليل. وليت: أداة تمنٍّ ونصب. والفاء: فاء الفصيحة. ولو: حرف امتناع لامتناع. ولولا: حرف امتناع لوجود. وهل: حرف استفهام بمعنى النفي. وقد: حرف تحقيق يقرّب الماضي إلى الحاضر.

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي (ص٢٦) من مقدمة المحقق، وأقسام الأخبار له (ص٢١٦)، وبغية الوعاة (١/ ١١٧-١١٨ و٣٢١)، وحاشية الصبان (١/ ٣٩)، وحاشية الخضري (١/ ١٨)، وإتحاف ذوي الاستحقاق لابن غازي المكناسي (١/ ١٧٨)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٣/ ٩٦ - ٩٧)، وكتابي: التحليل النحوي (ص٢٠٢ - ٢٠٦).

والكاف: ضمير المخاطب مضاف إليه. وقدٍ: اسم بمعنى: كافٍ. ولدى: ظرف بمعنى: عند. وإذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. والعالَمِينَ: خفض بالإضافة، وعلامة خفضه الياء لجريانه مجرى جمع المذكر السالم. والرحمن الرحيم: صفتان مشتقتان من الرحمة، والرحمن: من أبنية المبالغة، وفي الرحيم مبالغة أيضاً، إلّا أن فَعْلان أبلغ من فَعِيل. والمستقيم: صفة للصراط، وهو معتل وعينُ الفعل واو، والأصل «مُسْتَقْوِم» فاستُثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى القاف، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. وسُجّداً: حال، وهو جمع ساجد.

وأعوذ: فعل مضارع، وأصله «أَعْوُذُ» بضم الواو مثل: أَقتُلُ وأَخرُجُ أنا. وإنما نقلوا حركة الواو؛ لأنّ الضمة ثقيلة عليها، إلى الساكن قبلها. ونستعين: فعل مضارع مرفوع، وهو معتلّ أجوف، والأصل فيه «نَستَعْوِنُ» فاستُثقلت الكسرة على الواو فنُقلت إلى العين، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، فصار: نستعِين. وأحْرِ: فعل تعجّب على وزن: أَفْعِلْ، فاعله المصدر المؤول من: أن أتحوّل. وساء: فعل ماض جُمِّدَ للذم، على وزن: فَعُلَ.

ومن هذه النماذج، وأمثالُها غفيرة جدّاً، تلاحظ تداخل أساليب التعبير عن الدلالة المعجمية والإعراب والصرف ومعاني ووظائف الأدوات، بحيث تغيب شخصية كل منها ضمن التمازج والاختلاط، وتضيع لدى المدرِّس والطالب معالم التميُّز بينها، فلا يستطيعان رَدَّ كلِّ عنصر تعبيري إلى حقله الخاص به، أو فهمَ دلالته ووظيفته في إجراء القواعد النظرية المقرّرة. وعندما يراد من أحدهما في التحليل النحوي استخدام الدقّة، لتوضيح الوظائف والمقاصد والعلاقات، يتعذّر عليه استحضار المَهارة المطلوبة، وتتعثّر خطواته في التفكير والاختيار والتعبير والأداء.

ثم لو أنك تذكرت ما أُلقِي عليك من التحليل النحوي، في عهد الطلب المدرسي أو الجامعي، لَرَجَعَتْ إليك أصداء متردّدة من التعبير العامّي المُهلهَل المصبوغ بالعُجمة[(١)]. ولا شك أنك تعجب الآن: كيف مضت تلك السنوات العِجاف بك وبغيرك، تسمعان هذه التُّرّهات والأباطيل دون استغراب أو إنكار؟ العجيب حقّاً أنه ما كان يخطر ببالك وجوب الفصاحة في التعبير، مع أن الموضوع إعراب للنصوص العربية في بلاد العرب، ولطلاب من أبناء العروبة.

هذا هو الأسلوب الشائع بلهَجات محلية في جمهور التعليم لدينا، منذ عشرات السنوات، تحت مِظلة بركات الاستعمار المنصرم، والعولمة المتأخرة، وما تحرّك في ضمير واحد من الأساتذة الكرام تنبّه أو تنبيه أو توجيه أو تعديل. فحقك هنا أن تقول بإنكار وتوبيخ وعجب عُجاب: أأعجَمِيٌّ وعَرَبِيٌّ؟

نعم لَحقٌّ أنه أعجمي وعربي ما نتلقاه من أفواه المعلمين والمدرسين والأساتذة الكبار، في كل مكان وفي بيوت الله والبِيَع المعمورة للعلم والعرفان. بل هم يقرّرون علينا أيضاً جميع العلوم ومنها تفسير القرآن الكريم وتعليم التجويد، بالعامّية المُغرقة في المحلّية: سوريّةً أو لبنانية أو أردنية أو عراقية أو مصرية أو سودانية أو مغربية أو سعودية أو إماراتية... بل دمشقيةً وحلبية وقاهرية وإسكندرية وفاسية وطنجية وصنعاوية... غير عابئين باحترام الذات والوطن والأُمّة والقِيَم الكريمة. وإذا نبّهتَهم لشيء من ذلك واجهوك بالسخرية والتهكم.

---

(١) أعني نحو: فِعِلْ ماضْ مبنيْ على الفتحْ إلزّاهرْ، فِعِلْ أمرْ مبنيْ على حزفْ حرفْ إلعلِّهْ، فاعلْ مرفوعْ وعلامِةْ رفعُهْ إضّمِهْ إلزّاهْرهْ، مفعُولْ بُهْ مَنسوب، إِسِمْ موصولْ مبنيْ على السكونْ في محلْ رفعْ خبرْ، إِسِمْ إستفهامْ مبنيْ على الفتحْ في محلْ نسبْ حالْ، حرفْ جرْ زائدْ، إِسِمْ فِعِلْ أمرْ، الجّارْ والمجرورْ متْعلْقانْ بالخبرْ إلمحزوفْ، جملِه فعليِّه في محلْ جرْ مضافْ إليه...

التفاعل الصميمي بين عناصر التحليل:

على أنَّ ما ذكرناه من وجوب التمييز بين تلك الحقول النحوية والدقّة في استعمال المصطلحات الخاصّة لا يعني الفصل الحادّ خلال التدريس والعمل، بل لابد من مراعاة العلاقة الحميمة بين علوم النحو والتنصيص عليها وتوضيحها بالتعبير القاصد في كل مناسبة إجرائية، من إعراب وصرف ومعاني أدوات.

ذلك لأنه يتحَصَّل، من تدريس هذه الحقول متمايزةً في الحياة التعليمية المديدة والقراءات المختلفة المتباعدة، أن تصبح تلك العلاقات غير واضحة الدلالة في نفوس المدرِّسين والطلّاب، وفيها اختلاط ظاهر أيضاً يُضيع تميُّز بعضها من بعض. وهذا وذاك شائعان في الكتب النحوية، وفي أساليب التعليم والتطبيق. إذ كثيراً ما يقال: إن الصرفَ موضوعه المفردات، والإعرابَ موضوعه التركيب، والأدواتِ موضوعها العمل والمعنى.

وبهذا يكون فَهْمُ كلِّ قَسِيم منها على حِدة، دون توضيح لِصلته بقَسيمَيه، ولِتبادل التأثير في النصوص المختلفة بين كل من تعيين الصِّيَغ والوظائف والمعاني النحوية وإقامة العلاقات السياقية. والحقُّ أن التفاعلَ بين تلك العناصر كلها والدلالاتِ المعنويةَ المذكورة للمفردات هي أمواج كهرباوية حيّة[1]، تتمايز فيها العبارات تبعاً لمقتضيات الحال في المَقام والمَقال، وتتقمّص العناصرُ فيها شخصيّات متجدّدة فاعلة ومنفعلة، بما حولها من شقائق ونسب وصهر.

فالتركيب النحوي تتساوق فيه العناصر متعاونة، ليأخذ مراميه الكاملة الدقيقة، ويصبح عبارةً ذات شخصية متميّزة ودلالة محدّدة الفائدة. وهذا يعني أن تعيين معنى الأداة وعملِها مثلاً يتحكّم في تحديد كثير من الوظائف والعلاقات

---

(١) ينظر كتابي: النهج الإسلامي للتعليم العالي (ص٢٥٤ – ٢٥٥).

والعلامات الإعرابية، للأفعال والأسماء والجمل والتراكيب، ويفرض ألواناً خاصّة على صِيغ بعض المفردات ومعانيها ووظائفها. ثم إن الصيغة والدلالة والوظيفة للفعل أو الاسم أو الأداة لها الأثر البالغ في توجُّه ما حولها من عناصر السياق، وكذلك يكون لتعيين إعراب المفردات والجمل حضور فعّال في تخصيص معاني الأدوات وأعمالها، وفي توجيه صِيغ المفردات ودلالاتها النحوية وتحديد وظائفها الصرفية والإعرابية.

إنها أمواج كهرباوية كما قلنا تتردّد متعاونة بين حنايا التعبير وتتوارد عليه من الزوايا المختلفة، لتصبغ عناصره بطوابع خاصّة للمَقام والمَقال، وتقيم العلاقات والتفاعلات الموحِّدة لمقاصد الخطاب. وتعليمُ النحو، وهو قائم على تمايز قسائمه الثلاثة لتيسير الإلقاء والتلقي، في حاجة ماسّة إلى توضيح هذه الجوانب الحيوية المتماوجة المتفاعلة، خلال التدريس أو التأليف نظراً وتطبيقاً، لئلّا تتكوّن حجرات ثلاث مستقلّة، ومنفصل كل منها انفصالاً تامّاً عن قَسِيمَيه وظيفة ومعنى وعلاقة وتأثُّراً وتأثيراً.

فاهتمام الدرس النحوي بهذه العلاقات الحميمة بين علومه المختلفة كفيل بترسيخ الفهم المنطقي لتلك الموضوعات، والسير في جنَباتها بوعي وقدرة واطمئنان. وإنك لترى في إجراء التحليل أن هذه العمليات المنهجية تتعاون فيما بينها، ويؤثّر بعضها في تعيين بعض، وتوضيح وظيفته ومعناه وعلاقته، وترى أيضاً أن القيام بشيء من ذلك في إعراب الآيات الكريمة، على الدقّة والوفاء والصواب، يتطلّب منك معرفة التفصيلات في كثير من علوم القرآن والعربية والبيان.

فأنت مضطرّ قبل التقحُّم في هذا الميدان الخطير، من إعراب النظم العظيم، أن تتعرّف سببَ نزول كل من الآيات ومعانيَ المفردات في السياق والتركيب،

والمعنى العامَّ لكل عبارة على حِدة ولمجموع النص أيضاً، ولمقولات النحاة في إعرابه وتوجُّهات الخلاف بينهم، كي تستخلص ما هو الصواب أو أقرب إليه، في خدمة الفهم والتوظيف للنصّ الكريم. ولكنه قد يخونك الحظ فيما تقرأ، بكثرة الآراء ومسارب النزاع والاحتجاج والاستدلال، وتوزُّع الوجوه في خطوط متباينة متضاربة، فلا تعود بنتيجة مطمْئنة، وتَضْطَرُّ أن تبحث عن مخرج من تلك المتاهات، بوجه جديد يقرب من الحقيقة الصائبة. وعلى هذا فأنت مطالب طِلاب إلزام أن تتقن علوم اللغة وأساليب القراءة والضبط والكتابة والفهم والوعي والتدبّر والتذوّق، لتتبصّر في أبعاد النص، وتَخلُص منه بقول محمود في ميادين البحث والاستقصاء.

ثم ليس لك أن تتنطّع لإعراب مفردة أو جملة مقتطعة سائبة لا يضمّها نص كامل - إذ متعذِّرٌ استخلاص الحقيقة منها قبل عودتها إلى السياق، لتتبدَّى وظيفتها فيه وعلاقاتها به ومعناها التركيبي المعهود(١) - وليس لك قبل تلك العودة أن تتفيهق في تشقيق الوجوه المحتمَلة فيما يُطرح عليك، لأنك مطالَب بتعيين المرمى المأمول، قريبَ المنال، وصحيح الدلالة بالوضوح والبيان. وإلّا كنت كمن يضرب أخماساً لأسداس، ويشتّت شمل التفكير والتدبّر، ويستعرض ما هبّ ودبّ.

فقد ألِف المدرِّسون والمصنِّفون أن يتابعوا إيراد التطبيقات النحوية كما ذكرنا سابقاً، على غير هدى بتخطيط وتنفيذ واضحين، فترى التوجُّهات المتفاوتة بين أعمالهم مجموعة، كما هي متباينة في أعمال الفرد منهم، وكأن الإجراءات أنفاس ذاتية مِزاجية آنية، تتوضّع خِداجاً لتأدية مضمونٍ متعدّد الجَبَهات، بما يواتي من المعطَيات والمكتَسبات.

---

(١) ينظر (ص١٢) و(٣٣ - ٣٥، ٣٦، ٣٧) من كتابي: فتاوى في علوم العربية.

المعادلات الإعرابية:

لقد زرع ذلك التشتُّتُ في أذهان الدارسين والمتعلِّمين أن يصوغوا المقولات التحليلية، من دون محاكمة أو تقدير واعتبار. فالعنصر اللغوي بين أيديهم مبتدأ أو فاعل أو حال، قبل أن يفكروا في وظيفته وموقعه وعلاقاته وظواهر التأثّر والتأثير، وفي المعنى العام للنص والمعاني الموقعية لمفرداته، وما يترتب على ذلك من حاجاتِ خبرٍ أو فعل أو صاحب حال. وإنك لتفاجأ بكثير من عباراتهم تُلْقَى على غير تدبُّر واستيعاب لمعطَيات النص والتعبير. وعندي أن الإجراءات التطبيقية لقواعد النحو، بعد مرورها بمرحلة الدراسة الابتدائية سريعةً بسيطة موجزة، تستطيع أن تأخذ شكل المعادلات الرياضية المنطقية في ساحات الدرس، وأذهان الطلاب.

أعني أن مُعْطَياتِ النص من دلالات للعنصر التعبيري في معناه وصيغته وموقعه ووظيفته، مع حضور مقتضَيات المَقام للنص، تكوّن مجموعة مقولات، ينتج عنها بالفعل تعبير المحلِّل في مجموعةٍ مقابِلة، فتتوضّع الأولى في جناح أيمن، والتالية في أيسر، وبينهما رمز المساواة ليحقق أن ما على طرفيه متقابلان ومتعادلان، بدقة وحسّاسية متناهيتين. فإذا تغيّر جزء من تلك المقولات الحاضرة في الطرف الأيمن قابله تغيير موازٍ، وموافِقٍ له في الأيسر، كي تبقى المساواة بين الجناحين قائمة بالقسط. وتحقيقاً للمقال بالمثال، نذكر بعض النماذج من الإعراب ثم معاني الأدوات، لتكون بياناً وتفصيلاً وقدوة للعاملين، فيما يلي:

كلمة تدل على ذات + مرفوعة + مُخبَر عنها = مبتدأ + مرفوع + علامة رفعه الضمة الظاهرة.

كلمة تدل على حدث + مسندة إلى فاعل + مفتوحة الآخر = فعل ماض + مبني على الفتح الظاهر.

كلمة تدل على ذات + مرفوعة + أُسند إليها فعل تام = فاعل مرفوع + علامة رفعه الضمة الظاهرة.

كلمة تدل على جنس + منصوبة + وقع عليها الفعل = مفعول به منصوب + علامة نصبه الفتحة الظاهرة.

حرف يفيد الطلب قبل فعل مضارع مجزوم = حرف جازم.

فعل بعد ذلك الحرف = فعل مضارع مجزوم.

اسم منصوب نكرة يبين هيئة معرفة = حال من تلك المعرفة منصوبة.

حرف لفظه «ما» بعد «إذا» الزمانية = حرف زائد.

اسم يصف ما قبله ومطابق له = صفة لذلك الاسم تابع له في الإعراب.

جار ومجرور بعد «كأنّ» واسمِها يفيدان الخبر بجهة للاسم = متعلقان بالخبر المحذوف.

فعل وفاعل في أول كلام = جملة فعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

فعل وفاعل بعد ظرف مضاف = جملة فعلية في محل جرٍّ مضافٌ إليه.

«كأنّ» واسمها وخبرها لبيان هيئةِ معرفة قبل = جملة اسمية في محل نصب حال من المعرفة.

«إنْ» قبل جملتين أُولاهما تسبب الثانية = شرطية للمستقبل.

«لو» بعد فعل يتضمن معنى الرغبة = مصدرية للتمني.

«قد» قبل فعل ماض = حرفية للتحقيق.

«لا» قبل فعل ماض = طلبية للدعاء.

«حتى» قبل فعل مضارع منصوب تفيد الزمان = لانتهاء الغاية الزمانية.

ومثل هذه المعادلات يقدم لنا أجنحتَها اليُمنى سياقُ المفردات، وأجنحتَها اليُسرى ما أتقنّاه من أصول وقواعد نحوية، ويكون التعبير عن ذلك كله بدائيّاً بسيطاً في المدارس الثانوية، للتقريب والتوضيح، ثم يصبح دقيقاً وافياً في المراحل الجامعية للتخصص في اللغة أو الأدب أو العلوم الشرعية، بمنهج معتمَد يناسب مستوى المخاطَبين والهدف الموجَّهين إليه.

تاريخ الإعراب التحليلي:

من خلال هذا العرض المفصّل للمصطلحات والأساليب والتفاعل وتصوُّر المعادلات، يظن القارئ أن ما عُرض عليه من البوادر هو ثمرة بيئة علمية ناضجة التفكير والتقدير والتصوير للعمليات الميدانية، ولا بد أن يكون قد ظهرت نَبَاته في العصر العباسي، لِما عُرف به من التوسّع الثقافي وتألق المعارف والعلوم. ولكنه حين يتصفح كتب التفسير تستوقفه عبارات كثيرة، يرى فيها مقولات نحوية مختلفة الدلالات والمستويات، فتشعره أن البحث النحوي قد كان قبل ذلك العصر بعشرات السنوات.

نعم هذا ما يفاجأ به القارئ لتلك الكتب الكريمة، إذ يتضح لديه أن البحث النحوي قد نشأ في حَرَم المدرسة القرآنية الأُولى ، نشأ واضح القَسَمات في أذهان عشرات من قدماء المفسّرين، ثم ترعرع وشبّ عُوده، واستوى شَطْؤه، وأنتج ثماراً يانعة بالتطبيقات التحليلية. وهذا القِدَم التاريخي يمثل الجهود الأبكار من المعالَجة، وتنمية التطوّرات التي رافقتها مع الأيّام خلال القرن الأول من الهجرة، حيث اتضحت أبعاد العِلم بأصوله وفروعه، وصدرت عنها الإجراءات التطبيقية المتكاثرة، في المراحل القُدمَى من تاريخ النحو(١).

---

(١) ينظر كتابي: جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى (ص٤١ – ٢٢٠.)

إن دوران تلك المقولات في ميدان التحليل بشكل خاص يثير قضيّة تاريخية جديدة موجِّهة مصحِّحة ومنبِّهة، إذ لا بد أن يكون قبل التطبيق العملي في كل عِلم تنظير وتأصيل وتفريع وتفسير واستدلال لا بعدَه، مع فهم وخبرة ومَهارة، ليتسنَّى للعالِم الخبير إجراءات التحليل بوعي ونجاح، وإلّا كانت العربة أمام الحِصان في تخيّلات الصِّبيان.

ثم لا شك أن وضوح الرؤية النحوية كان حاضراً في أذهان أولئك القدماء، بعد معاناة ومعالجة وملاحظة، يدركونها سليقة وملَكة أو تفهُّماً ودراية، ليصدر عنهم ما يطابق أصول العلم وفروعه وضوابطه وقوانينه. ولولا ذلك لكانت الأقوال مضطربة متعاندة متهافتة، لا بؤرةَ تجمعها، ولا منطقَ ينتظمها، ولا وجهةَ تُوَحِّدُ المسيرة والدوافع والأهداف. ولا شكّ أيضاً أن الجمهور المخاطَب بتلك الأقوال هو على صلة بموضوعها ومصطلحاته ومفاهيمه وأساليب تناول عناصره ومشكلاته.

والظاهرة اللامعة بجلاءٍ في ميداننا هذا اتفاقُ عناصر النهج بين جميع المذكورين، وشِبهُ وحدة في المصطلح وأساليب التعبير والتحليل والاستدلال، مع إيراد لبعض الأصول الضابطة والقواعد العامة والتفسيرات المنهجية الموضّحة. وقد يختلف هؤلاء أحياناً في توجيه القضيّة وتحليلها، أو ترد أقوال متباينة عن الواحد منهم أو الأفراد في المسألة المعيّنة، وتتوزّع الجزئيات في حنايا البحث، ولكن النهج هو النهج والأساليب والمفردات هي هي، من منبع واحد ورؤية واضحة وقصد جليّ للبصر والبصيرة. وإذا كانت تلك المظاهر في بعض الأحيان بغير ما تَواضعنا عليه من الأساليب اليوم فلأنها البذرة والجَذر، تحمل المضمون والطوابع للثمار والأزهار، ولا تكون مثلَها في الشكل الظاهري والإطار التعبيري المؤدَّى.

ثم إن الكثرة الكاثرة في هذه النصوص تتوزع في أقدم المُدارسات القرآنية، بين روّاد المفسرين من الصحابة والتابعين، وتدور في فلك التطبيق النحوي بفروعه وقنواته، من إعراب للمفردات أو الجمل، وتحليل للصرف ومعاني الأدوات، عباراتٍ واضحة الدلالة أو إشاراتٍ لطيفة أو تفسيراتٍ تتضمّن المقاصد الاصطلاحية. وهذا يعني أنها مما نعالجه نحن اليوم في التطبيق، ونطلق عليه اسم التحليل النحوي، بدأ لديهم لمحات مقتضبة، تُمَثِّل البذور الواعدة في تربة حيوية طيّبة، منحتها القوّةَ والنماء، بما انصبّ عليها من أقوال رَيّا، ودغدغها من نظرات ثاقبة، ولفحها من أنوار لاهبة، فإذا هي جذور متمكّنة راسخة، تفتّق السوق والجذوع بكل قدرة ونماء.

وقد انتقلت هذه المقولات إلى المشهورين بعدُ من النحاة، وقَدَّمَتْ لهم زاداً غنيّاً بالعطاء والتدبُّر والإنتاج، فاستفادوا منها في كتب التفسير والأعاريب، ونسبوا بعضها إلى قائليها، ولكنهم لم يُوَظِّفوا شيئاً منها في البحث النحوي مما وصل إلينا، فغابت آثارها مع الزمن. ولو أنهم أوردوها في مطاوي البحث المتداول لوضعوا بين أيدي الدارسين معالم الحقيقة، ترشد إلى الصواب في تاريخ النحو.

ومع هذا، فقد تجذّرت في ميادينها التطبيقية، فاشرأبّتْ منها سوق وجذوع، وتفتّقت فيها أغصان وفروع وأوراق وأزهار، ثم ثمار يانعة، تمثّلتها العقود الخيّرة من القرن الثاني في حقل التحليل النحوي. ولهذا جاء كتاب سيبويه وما عاصره ناضجَيِ الجنى، يشيران بحدّة وجلاء إلى ما تقدّمهما ، من بذار وتجذّر وتسوّق وتجذّع وتغصّن وتورّق وازدهار وإثمار.

فالمفسّرون القدماء كانوا في هموم لتأسيس بنيان الأُمّة الرائدة للإيمان والصلاح، وفي أغمار من حروب مع المعتدين على جميع الجبهات، وصراع ونزاع بين النفاق والإيمان والسداد، وفتن بين الطامعين والطامحين والمفسدين، وشعارُ أولئك

المفسّرين هو التميُّز عن سائر الأمم بالتوجُّه الرباني الكريم. ومن ثَمّ لم يكن لهم متنفَّس للإطلال على الثقافات الأجنبية المزعومة، ولا أدوات التفكير فيها أو التلقّي لها بفهم وتأثُّر وتوظيف أو التزام.

والذين تحدّثوا عن هذه المسائل التحليلية الحاضرة، وهم عشرات من العلماء كما ذكرنا، كان لهم مقولات كثيرة تُناظرها، بلا شك أو تردُّد، في نفس المسائل أو في سواها. ومن لم يَرِد لهم ذِكْرٌ - وهم يُعَدّون بالعشرات أيضاً - بين أولئك العلماء المذكورين كان لهم مشاركات مماثلة كذلك، في تلك المسائل أو في غيرها، تشمل عناصر التحليل، وتعزّز المسيرة، وتفتّق جوانب البحث المتقن والحكم السديد.

بدأت هذه الإجراءات الكثيرة القُدمَى بتوجيه النبيّ ﷺ المسلمين إلى متابعة ذلك، مع إشارات توضّح السبيل العلمي، ثم توالت مقولات الصحابة الكرام - وفيهم الإمام عليّ وابن عباس وابن مسعود - رضي الله عنهم - ثم ظهر أبو الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ) فاتّسع المدى بالتطبيقات العملية، فيما يتعلق بالأسماء والأفعال والنصب والضمائر والحذف والتقدير والزيادة وتحديد عناصر العطف.

وقد تابع تلاميذ ابن عباس وأبي الأسود مسيرتهما، في التوسعة والإغناء والتنمية، حتى أدركنا عهد عيسى بن عمر وأبي عمرِو بن العلاء، وكانت حصيلة ذلك تَعْرِضُ لكثير من المواقع الإعرابية، مع المصطلحات المتخصّصة والاستدلال بالنصوص والتعليل للأحكام، والتعميم لبعض الضوابط. وكذلك كان إدراك الأمور الصرفية سليقة، وإجراء مقتضياتها ارتجالاً، ثم جاء أبو الأسود يجدِّد ذلك في بعض القواعد، واستمرّت زيادات التابعين حتى وصلت إلى ما عُرف عن أبي عمرو من الضبط الواسع.

لكن الجذور الأولى للعمليات التحليلية من ذلك كانت قد ظهرت ناحلة في الجاهلية، فاشتدّت واتضحت في عهد النبوّة، ثم كان لابن عباس ابتكار الوزن الصرفي، ومعالجة للمصدرية والاشتقاق، رسّخها من جاء بعده. وكذلك شأن المشتقات، تعرّض الصحابة والتابعون إلى كثير منها، وإلى ما تَرِدُ هي فيه ضمن أسماء الذوات والمعاني أو الأسماء الأعلام، وإلى صيغ الأفعال والمفرد والمثنى والجمع، والتصريف المشترك.

وفي هذا الموضوع الأخير وجدنا التعرض للإبدال والإدغام والإمالة والتفخيم. ومحصّلة ذلك استيعاب كثير من الإجراءات الصرفية، واستعمال المصطلحات وعبارات التحليل والاستدلال والتعميم للأحكام، ثم ما جرى من تنقّل للمصدر بين وظائف المشتقات أو أسماء الذوات. وقد كان هذا التنقل المرصود المتكرر في كثير من المواقع تكذيباً صارخاً لما زعمه المستشرقون وتلاميذهم، من عكسية في حركة التفكير العربي وأبناء العروبة.

ولم يَخْلُ الميدان من تحليل نحوي للجُمل والأدوات، حيث انتقل التفكير من ظواهر الإعراب إلى مغيَّباته، وفي هذا المقام تحمل الجُمل المركّبةُ الصمُّ مسؤوليات ثانوية، في تكوينها الذاتي، وتقتضي لإدراك ذلك مراحل كثيفة متطاولة للفهم والتحرير والأداء، وتصوراً ذهنيّاً للعمل النحوي والتأثُّر الإعرابي.

ومع ذلك كله، فقد تعرَّض رُوّاد المدرسة القرآنية لهذا الموضوع، بقليل من المس، وضربٍ ظاهر من غضاضة المصطلح والتعبير، فكان لهم عرض للجُمل: التفسيرية، وجواب الشرط الظاهر والمقدر، وجواب القسَم القريب والبعيد، والجملة التابعة بالعطف على مثلها من دون ترتيب وبالوصف للنكرة، والاستئنافية مجرّدة من حرفه وبالفاء و«بل»، والاعتراضية بين جزأَيِ القول وبين الحال وصاحبها وبين المبتدأ وخبره، والحالية من الاسم الظاهر والمضمر.

وكذلك الشأن في معاني الأدوات، وهي أكثر تعقيداً وأبعد منالاً من مشكلة الجُمل. ولقد اضطرب المتأخّرون في مفهوم الأداة، وكان للإمام عليّ رضي الله عنه قول فيها هو الفصل – وقد ذكرناه ضمن حديثه عن النحو قبل – غَفَل عنه أو تجاهله المنظّرون والباحثون. وفي تفصيل المقولات هذه، ترى ما يخص الهمزة الاستفهامية بمعانٍ متعدّدة، والاستثناء بـ «إلّا» أو العطف، ودلالات مختلفة لمثل: إلى وأنَّى وأو والباء وبل وعسى وعلى وعن وغير والفاء وفي والكاف وكيف واللام ولا ولات ولعلّ ولمّا ولولا وما ومع ومِن وهل والواو ويا.

وقد اتسمت الإجراءات المذكورة بشمولها لعناصر البحث النحوي، مفردات وجملاً وأشباه جمل وإعراباً وصرفاً ومعاني أدوات، ودل ذلك بكل تأكيد أنه مبنيّ على جذورٍ أقدمَ في المدرسة القرآنية، لدرس النحو نظريّاً، إذ لا يكون تحليل قبل تركيبٍ موسّع مبسّط للمسائل النظرية، وتبصُّرٍ بالأصول والفروع وكامل الأحكام. فعلى دعوى المُرْجِفين في تاريخ النحو وشُبهاتهم السلامُ ألف سلام، وعليهم أيضاً أمثال ذلك، بعد هذه الأدلّة والنتائج العلمية القيّمة.

ثم لكأنك ترى معي، بعد هذا، أن كل من تَعَرَّض لتفسير الآيات المباركة هو نحوي متقِن، يصدر في مقولاته عن وعي للمسائل والأحكام والضوابط، ويمارس استخدام المصطلحات والأساليب الوظيفية بحِكمة واقتدار. فأوائل المفسّرين هم على استيعاب لذلك العلم، وعلى خبرة ومَهارة بتسخيره لفهم النظم الكريم وتحليل عباراته وتوجيه المقاصد والأبعاد ومآل المراد.

فلقد أصبح لهذا الميدان في العصر الإسلامي الأول حضور عملي فائق النظير. وإنك لتقرأ عن أبي الأسود الدؤلي في وسَط القرن الأول أنه يعقد آلاف المجالس

لإعراب القرآن الكريم، كما ذكر السيوطي في «بغية الوعاة»[1]، ليُمضي بعضُ أصحابه معه فيها أربعين سنة متوالية، ومنهم حُرّ بن عبد الرحمن النحوي. ولا شك أنه كانت في تلك المجالس صور غفيرة من البسط لظواهر النحو ومسائله ومعضلاته، وقد فُقدتْ آثارها، فلم يبق منها إلّا شذرات لا تقدّم نموذجاً مما كان.

ومع مرور الزمن، غابت ظلال هذه التقاليد المعرفية بكل أسف، لتظهر منها عبارات منثورة بين نصوص التفسير أو الكتب الخاصة بالإعراب، تتوزعها مناهج مختلفة ومشارب متعدّدة، ولا يمثّل واحد منها كامل أبعاد الإجراءات. غير أنك إذا تقرَّيت تنوع تلك المصنّفات واختلاف مناهجها تبينتْ لك معالم منثورة، وأمكنك أن تجمع منها حصيلة تقرّب إليك مفهوم العمل وأبعاده بين أصحابه من الأعلام.

مصنَّفات الإعراب ومناهجها:

الحقُّ أنه كان لذلك النتاج الطيّب بذور طفيفة وغرَسات كريمة تأصلت بها جذور راسخة في صدر الإسلام، ثم شبّت واشرأبّت على أيدي أمثال عبد الله بن عباس وأبي الأسود الدؤلي وجُوَيّة بن عائذ النحوي. غير أن ما نُسب إلى الأول في «تنوير المقباس» ليس كله له، وهو مزيج من أقوال المتأخّرين بقليل من مقولاته. ثم نشأت مصنّفات إعراب القرآن في منتصف القرن الثاني، إذ نرى منها ما أصدره قُطرب وأبو عُبيدة، ثم أبو حاتم السِّجستاني وعبد الملك بن حَبيب القرطبي وابن قُتَيبة والمبرّد وثعلب، ونِفطويه وأبو جعفر النحاس وابن خالويه.

ثم يواجهك أبو بكر بن أشتة الأصفهاني بكتابه «رياضة الألسنة في إعراب القرآن ومعانيه»، وأبو علي الفارسي بـ «الحُجّة للقرّاء السبعة»، وابن جنّي بـ «المحتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات»، وابن فارس بـ «إعراب القرآن»،

---

(١) في (١/ ٤٩٣).

وعبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة بـ «حُجّة القراءات»، والحَوفي بـ «البرهان»، ومكيّ بن أبي طالب بكتبه: «مُشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحُججها، والتبصرة فيما اختلف فيه القراء السبعة في القراءات السبع»، وإسماعيل بن خلف الصِّقِلِّي، والباقولي جامع العلوم بـ «جواهر القرآن»، والخطيب التبريزي، وإسماعيل بن محمّد الأصفهاني، وأبو البركات الأنباري، والعُكبَري بـ «التبيين في إعراب القرآن»، وحُسين بن أبي العزّ الهمذاني بـ «الفريد في إعراب القرآن المجيد»، ومحمّد بن محمّد الإسفراييني بـ «فاتحة الإعراب بإعراب الفاتحة)، وعبد اللطيف ابن يوسف البغدادي بما ترك من آثار.

وتعقيباً على تلك الجهود الكريمة في المصنّفات الخاصة وفي تفاسير القرآن الكريم، يتصدّى ابن هشام الأنصاري لمصنّفاتها بالنقد والتوجيه والتنسيق، تحت عناوين نحوية منهجية، فيطالعنا بسِفره القيّم: «مُغني اللبيب عن كُتب الأعاريب»، يتلوه إبراهيم بن محمّد الصفاقسي بـ «المُجيد في إعراب القرآن المَجيد»، وأحمد بن يوسف السمين الحلبي بـ «الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون»، وأحمد بن يوسف الغرناطي بـ «تُحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن»، وإسحاق بن محمود بن حمزة، وأحمد بن محمّد نشانجي زاده، ومحمد بن أحمد المرابط[١]، ومحمّد صديق خان... وأخيراً ما ترى في الأسواق من مصنّفات في أعاريب القرآن الكريم ، للإخوة المعاصرين لنا في هذه العقود الحاضرة.

أضف إلى هذا كله أن كتب النحو كثيراً ما تَعرض لآيات مباركة بالتحليل الإعرابي أو الصرفي، وأن مؤلفات «معاني القرآن» يكثر فيها الإعراب. حتى إن ما

(١) كشف الظنون (ص١٢٣).

نُشر للفرّاء منها عنوانه الحقيقي: «تفسير مشكل إعراب القرآن ومعانيه» كما جاء النص في مستهلّه[1]. وقريب من ذلك ما هو للزجّاج، إذ عنوانه: «معاني القرآن وإعرابه». وقد نشأ هذا الميدان الجديد في مجالس كثيرة للعلماء، يمزجون التفسير بالإعراب، فكانت مصنّفات عرفها التاريخ لأمثال:

واصل بن عطاء، وأبان بن تغلب، وخلف الأحمر، ويونس بن حَبيب، وأبي جعفر الرؤاسي، والكسائي، وقُطرب، وأبي عُبيدة، والأخفش الأوسط، ومؤرّج السدوسي، والقاسم بن سلّام، والمبرّد، وثعلب، وأبي محمّد اليزيدي، والمفضّل ابن سلمة، وابن كَيسان، وابن دُريد، وعبد الله بن محمّد النحوي، وابن الأنباري، والفضل بن خالد النحوي، وعُيينة بن المِنهال، وابن دُرُستُويه، وأبي الحُسين الخزّاز، وعليّ بن عيسى بن الجرّاح... وكذلك غالبية كتب التفسير المعروفة اليوم.

وإذا رجعت أنت إلى بعض هذه المصنّفات، تلتمس إعراب القرآن، رأيتها تتناول نُثاراً من المفردات والعبارات بالتحليل، وتهمل كثيراً من الجمل وأشباهها والأدوات والمصادر المؤوَّلة وما بينها من العلاقات، ثم قد تجمع لبعض المفردات أو العبارات بين مختلِفِ المعاني والأعاريب وصورِ الصرف ومعاني الأدوات والقراءات وأسبابِ النزول والأحكام والظواهر البلاغية، كما ذكرنا قبل، وتورد وجوهاً مختلفة وغير منسّقة في كل منها بتعبير موجز واصطلاحات متغايرة أو رموز مقتضبة، فيتعسّر على القارئ غير العالم وصل كل وجه بلِفقه بين الحقول المختلفة، ويقيم بينها علاقات غير صحيحة، ظنّاً منه أن كل شيء جائز، خلافاً لما عليه كبار العلماء الذين يتقنون الاستفادة من ذلك بالاختيار والاقتدار.

---

(١) معاني القرآن (١/ ١).

أضف إلى هذا ما يرد من تشتُّت يزيد المعرفة الإيجابية تمييعاً، حين يُبسط في تحليل العبارة الواحدة ما يحتمله كل عنصر منها على أنه وظيفة إعرابية أو صرفية أو دلالية. وبهذا يكون أمام الدارس الغِرّ وجوه متعدّدة متفرّقة، لا يستطيع ربط كل منها بقرينه المناسب له، من محتمَلات العناصر الأُخرى، وتصبح لديه العلاقات النحوية والوظائف والمفاهيم اعتباطية سائبة رجراجة، تصلح للتوظيف في أيٍّ توجيه كان. إذاً فلا حاجة ولا دافع إلى التدقيق والتعيين والرباط المنطقي في الفهم والأداء.

ثم قد تقف أنت فيما بين يديك من كتب النحو والأعاريب والتفسير على أساليب ومصطلحات نحوية أنكرها لك بعض الدارسين والمدرِّسين. فلا تمتعض وتتعجّل بالإعراض عنها قبل معرفة حقيقة الأمر فيها. ومن ذلك مثلاً أن يكون التعليق للجار والمجرور معاً، أو لأحدهما وحده. وإنما جاز هذا الخلاف، لأن الأول مبنيّ على أن التعلّق المعنوي بالعامل هو لهما معاً، والتالي مبنيّ على أن التعلّق للجار أو للمجرور مفرداً. ولكلٍّ وِجهة هو مُوَلِّيها.

وقد رافق هذه المسيرة في الحقل القرآني إجراءات تحليلية لنصوص التعبير الفني من مقولات العرب. كان أقدم ذلك ما رأينا نماذجه في بعض أشعار القدماء، إذ تعرّض النحاة إلى شيء منها ببيان شذرات من وظائف المفردات والتراكيب، واختلفوا في التوجيهات، ثم انتقل هذا وذاك ليشمل شواهد لكتب نحوية مشهورة ولنصوص نبوية شريفة، لا مجال للوقوف عندها الآن.

النهج العملي للإعراب:

ما ذكرناه حتى الآن من أوضاع الإعراب للنصوص القرآنية يقدّم صوراً كثيرة من الأساليب والتعابير والمصطلحات والمفاهيم، دون أن تتبيَّن أنت فيها نهجاً واضحاً يسير فيه التحليل والتعبير. فهي جهود منثورة تمثّل الاختيار لِما هو ظاهر الأهمّية

أو مُشكِلِ البيان، يعرض له المفسّر أو النحوي لتحديد وَجهه في الإعراب أو الصرف أو معنى الأداة ووظيفتها في التركيب، مع التعرّض لكثير من الخلاف والآراء.

وإذا رصدتَ أنت الخطوط التي تُوجِّه تلك العمليات الإجرائية أمكنك أن تلحظ روابط تشدّ عناصر التفكير والتعبير، وتساعد على استخلاص هياكل عامّة تتحرّك ضمنها عبارات العلماء، في خطوط متوازية أو متقاطعة أو متداخلة، فتمثّل حركات ناشطة ومخلصة لتقديم المعارف، دون أن يكون لها صوًى توحّد السبيل وترسم النهج العِلمي القويم.

واعتماداً على ضوء تلك الخطوط العملية الظاهرة، وعلى جهود أسلافنا ومعاصرينا من النحاة الأكارم الذين شقّوا السبيل، وعبّدوها، وعمروها بالنتاج الطيّب، وعلى الخِبرات المكتسبة في تلقّي الإجراءات الإعرابية أيّام الدراسة، وممارستها في التدريس والبحث والتأليف والتوجيه وتحقيق «تفسير الجلالين الميسَّر» وتأليف «المفصَّل في تفسير القرآن الكريم» والتطبيقات في مجالس «إعراب القرآن الكريم» في «جامع ابن عباس» بمدينة حلب ومجالس منزلي لقراءة «مغني اللبيب» وغيره من أُمّهات المصادر، استطعتُ أن أرسم صورة عملية ميسّرة واضحة للإعراب، وألتزم بعضَ حدودها فيما ذكرتُ من مصنّفاتي، ثم كلَّ الحدود أحياناً.

والأساس الأوّل أن يكون العمل في ميدان الآيات الكريمة باختيار قراءة واحدة معيّنة؛ كي يجري التطبيق النحوي على ما هو محدَّد بوجه دقيق من الألفاظ والتراكيب. وعلى هذا يبدأ الانطلاق بسورة «الفاتحة» فما يليها متوجِّهِينَ مع النص القرآني في مفرداته وتراكيبه بالتسلسل التوقيفي المعهود، وفي نهاية كل آية رقمها المحدَّد كما جاء في المصاحف المنشورة ، خلافاً لما وقع فيه المُعرِبون والمفسِّرون المعاصرون والناشرون لكتب التفسير بإثبات الأرقام قبل الآيات.

ثم يتوالى التطبيق النحوي بدءاً بالإعراب[1]. فالمفردة إذا كانت من الأدوات التي لا إعراب لها يُذكر معناها النحوي ببيان وظيفتها في التركيب، وإلّا جاء ذكر معناها غالباً بعد إعرابها وبينهما فاصلة للتفريق. وغيرُ ذلك من المفردات يُذكر إعرابه ثم ما لَه من تحليل صرفي بعد نقطة أو فاصلة أيضاً، حتى يتم ما للجملة من مفردات، ثم يكون بيان محل الجملة من الإعراب. وغالباً ما يُغفَل الحكم على الجمل التي لا محل لها، إذا كانت ابتدائية أو استئنافية أو اعتراضية أو صلة للموصول.

والإعراب في المفردات لا يجوز فيه ذكر لفظ «أداة» حين الكلام على الحرف، لأن الأداة عامّة تشمل الحرف والاسم والفعل، فلا بد من التخصيص. ويحسن في إعراب المفردات أن يُغفل النص على ما ليس له محل من الإعراب، إذا كان حرفاً أو فعلاً مبنيّاً، لأنَّ ذِكْرَ ذلك فيه هو من نافل القول. وما دون تلك المفرداتِ فغالباً ما يُعيّن وجهه، وقد يُحدّد بلفظه أو بعلامته، كالقول عن المبتدأ مثلاً: وعلامة رفعه الضمة، أو مرفوع بالضمة.

وكلا القولين صواب، لأن الأول مرجعه إلى أن الإعراب معنوي تَرِد الحركات وتوابعها علامات عليه، والثاني مردّه إلى أن الإعراب لفظي هو الحركات نفسها. وغالباً ما يُغفل بيانُ علامة الإعراب، وذكرُ الجمع السالم مذكّراً أو مؤنّثاً لوضوح شأنه، وذكرُ «اسم» في الأسماء المعربة، على حين أنّ المبني يحدَّد وجهه أيضاً بما هو عليه اللفظ، مع بيان المحل الإعرابي لما له محل من ذلك.

وفي كلتا الحالين يكون تحديد ما بعُد، من صاحب للخبر والصفة والحال والمستثنى منه والمعطوف عليه والمبدل منه والمؤكَّد... لتتضح العلاقات الإعرابية والوظائف النحوية بين المفردات كلٍّ منها على حِدة، وبين الجمل كذلك، وبين

---

(١) التحليل النحوي (ص١٦٣ – ٢٠٦).

عناصر الفئتين أيضاً. أمّا أشباه الجمل فتُعرب مفرداتها مع بيان وظائفها، ثم يُعيّن متعلَّقها الذي تتصل به وتُقيِّد معناه النحوي، من فعل أو مصدر أو مشتق أو جامد مؤوّل بالمشتق، حاضر في التركيب أو مقدَّر.

والتحليل الصرفي يكون بتعيين وزن الكلمة وحدها أو مع ما يتصل بها في الصيغة[1]. فالاسم يبيَّن جنسه من الجمود أو الاشتقاق ونوعه في ذلك مع تعيين مصدر الفعل المشتق منه، وما أصاب الكلمة من تصرّف صوتي بإبدال أو إعلال أو إدغام أو حذف أو تسكين أو قلب مكاني، ومن تطوّر دلالي وتنقُّل بين الصيغ الصرفية، والفعلُ يذكر ما في المزيد منه من معاني الزيادة، وما أصابه من تصرّف صوتي أيضاً. وقد ظهر من خلال هذا التطور الدلالي أنه غالباً ما يكون بالانتقال من المعاني إلى الذوات، كما ذكرنا قبل، بعكس ما زعمه المستشرقون والمستغربون من صحراوية التفكير العربي بالانتقال من المادّة إلى المعنى.

ولعلك تستشكل ورود التحليل الصرفي بين جنَبات الإعراب، إذ المشهور عند جمهور المعاصرين أنهما حقلان متمايزان، ولكنك إذا استحضرت ما مضى من علاقات صميمية بينهما في التحليل، وما يكون من تبادل التأثّر والتأثير بينهما أيضاً، تبدّى لك وجه الصواب في ذلك. ولهذا كان بعض القدماء يعبّرون عن الظواهر الصرفية بالإعراب، كما عرفتَ من قبل، وكما تبدّى لدى الفارسي وابن جنِّي مثلاً[2]. بل إن زميلًا لنا كان يسمِّي هذا التحليل للمفردات بالإعراب الصرفي.

---

(١) المورد النحوي الكبير (ص١٠ – ١١)، والاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد (ص١٥٥ – ٢٦٩)، والتحليل النحوي (ص١٢٠ – ١٦٢).

(٢) ينظر كتابنا: وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب (ص١٥٠ – ١٥٢).

ثم لا بد أن يُلتزَم في جميع ما مضى استعمال المصطلحات النحوية، كلٍّ في ميدانه الخاص به من الإعراب أو الصرف أو معاني الأدوات، ويُختارَ من الوجوه في مسيرة التحليل ما هو أيسر وأوفق لأصول العلوم المذكورة، على أن يكون انسجام بين المقاصد المعنوية للعبارة والأحكام النحوية ما أمكن. وهو الأمر الذي قد يقتضي تَجَنُّبَ بعض التوجيهات لإفسادها المعنى المرادَ أو تعقيد ما هو بسيط ميسّر. ومثل هذا ينسحب على التوفيق بين القراءة المختارة وأسباب النزول والأحكام الشرعية والدلالة اللغوية والصِّيغ الصرفية والوظيفة والعلاقة والعمل الإعرابي ومعاني الأدوات والعبارات بشكل عامّ.

وهذا يعني اختيارَ وجه واحد منسجم العناصر من وجوه تلك الميادين المتعدِّدة، والسيرَ معه في جميع المراحل، دون تطلّع إلى الاحتمالات الأُخرى، ليكون العمل في مسار منتظم قويم الخطوات مترابط بعضُه ببعض، وموجَّه له في تبادل التفاعل بالتأثّر والتأثير ضمن سياق التعبير، ممّا يحقّق إظهار المعاني والعلاقات والوظائف لعناصر التركيب، من خلال عبارات مقنَّنة محدَّدة تتكرّر في مواقعها اللازمة. وبذلك يترسّخ في ذهن الدارس ولسانه وقلمه قنواتٌ مرسومة متمايزة ومَهارةٌ مِطواع مُواتية يستعين بها في العبور والأداء وقت التفكير والتعبير. وليس في هذا الالتزام ما ينفي تعدُّد الوجوه في التحليل النحوي والاصطلاح والتعبير عامّة. إذ لكلٍّ وِجْهَةٌ هو موَلّيها، ضمن الخطوط المحدّدة لإطارها العامّ، دون التداخل أو الاشتباك أو المماسّة للوِجهات المغايرة.

وخلال الإجراءات لعمليات الإعراب والصرف والأدوات، يُكتفَى بما هو حاضر في اللفظ أو التقدير الصناعي المُلزِم، ولا يجوز إقحام مقدَّرات لفظية لترميم توجيهات مصطنعة بعيدة عن مؤدَّى عناصر التركيب في التعبير، كما رأينا في مسائل

التمرين، لا يجوز ذلك الإقحام ما دام المعنى ومقتضَى التحليل مكتفيَين بالدلالة والصياغة والتفاعل واستيعاب حاجات المَقام والمَقال. مثال ذلك ما تجده فيما تُسنَد إليه أفعال المدح والذمّ، وخاصّة «ما»[1] وهي بالموصولية أولى. وإلّا فإن كل تقحّم بافتراض تقديرات لألفاظ محذوفة أشبه بنوع من الربا المرفوض أصلاً وتفريعاً.

ذلك لأن العبارةَ تُقَدِّم لك ذاتها بما تحمله من المقتضَيات الأساسية المُلزمة، وتقحُّمَك فيها بزيادات مزاجية هو إعادة للعبارة محمَّلة بالتحكّمات شِبه الرِّبوية القسرية المنكرة. ولا يمنع هذا الوجوبُ المنهجي أن تورَد بعض الظواهر الإملائية اللازمة لبيان الصيغة، وأن يُلقى نُثار من المعاني البيانية الطفيفة لتوضيح الجانب الإعرابي.

ثم لمَّا كان المذهب البصري في الإعراب والصرف أقرب إلى الدقّة والبيان، وهو الجاري على الألسن والأقلام والأفهام في كثير من تاريخ النحو حتى الآن ، فقد وجب التزام حدوده في الإجراءات ما أمكن، ومتابعة توجّهاته فيما عرضنا، ليكون العمل قريباً من ميادين المعارف والأساليب المستخدمة بين الناس. وقد يُخرج عليه أحياناً، كما في موضوع «نزع الخافض»، لأنه قول الكوفيين وهو أقرب إلى منطق العربية.

أما معاني الأدوات فقد حَجَّر البصريون منها واسعاً، وضيّقوا مجال الأصول الدلالية لكل منها، بلزوم الوضع اللغوي النحوي الأوّل، ثم كان للكوفيين اجتهادات واقعية وقيِّمة مفيدة، ولّدت ما يستوعب الحاجات المستجدّة في تحليل النصوص القرآنية وغيرها. ولذا كان عليك مجاراة هؤلاء في كثير من تلك المجالات، مع تَجَنُّب الخلافات الاصطلاحية والمذهبية والقبلية على كل حال.

---

(١) الجنى الداني للمرادي (ص٣٣٧ – ٣٣٩).

ولمّا كان لبعض الأدوات عدّة معان وظيفية وجب أن توزَّع هذه المعاني فيذكرَ منها في الإعراب ما هو ألصق به، ويتركَ الباقي ليكون له الحضور في حقل المعاني النحوية البيانية. هذا، وقد أضاف المفسّرون والنحاة والمعربون واللغويون وعلماء البيان إلى مقولات أصحاب المذهبين في تلك الدلالات تفريعات وتفصيلات من المعاني النحوية البلاغية، جمعنا نحن ما انتثر منها في المصنّفات المختلفة مضيفين إليه شذرات متمّمة، وألّفنا بين ذلك في عبارات واضحة ليكون فيما نقوله استيعاب وافٍ بعون الله، جل وعلا.

وخلال هذا كله، فإنّ مذهبنا أن الأداة النحوية لها دلالة معنوية خاصّة بها متميّزة، خلافاً لما عليه جمهور النحاة، من قولهم عن حروف المعاني: «إنها ترد لمعان في الاسم والفعل والجملة». وهم يريدون أن كلّاً منها ليس له معنًى إفرادي، وأنه حين يُقرن بالاسم أو الفعل أو الجملة يضاف إليه المعنى النحوي المعروف، متحصّلاً بما اقترن به لا منه وحده. والحقُّ أن الحرف النحوي ذو دلالة معنوية مستقلّة ظاهرة فيه، تتجسّد في الذهن مع ذكره، وقد تكون وحيدة أو ذات عدّة توجهات محتملة، فإذا انتظم في عبارة تجرّد لمقصَد معيَّن وزالت عنه سائر الاحتمالات.

وهذا ما عبّر عنه الإمام عليّ رضي الله عنه منذ ألف وأربعمِائَةِ سنة حين عرّف الحرف بأنه ذو معنًى، ثم فسّره بقوله: «ما أنبأ عن معنًى ليس باسم ولا فعل». وقد تأثّر ذلك بعضُ العلماء كسيبويه وخلف الأحمر[1]، ثم اضطربت مذاهب النحويين في توضيح المفهوم، ساد منها بينهم أن الحرف «ما دلّ على معنًى في غيره» كما ذكرنا منذ قليل، مع تفسيرات مشتّتة متضاربة[2]. على أننا نجد في القرن السابع ابن النحاس محمّد بن إبراهيم الحلبي يعيد إلى المسألة وجهها الأصيل بقوله: إن الحرف معناه في نفسه[3].

---

(١) الكتاب (١/ ٣٥٩) وكتابنا: نصوص نحوية (ص١٢).

(٢) انظر: الجنى الداني (ص٢٠ – ٢٣).

(٣) العقود العلوية على شرح الأزهرية لعلي بن إبراهيم الحلبي (ص١٤٤ – ١٤٥).

ثم إن حروف المعاني هذه لكل منها معنى خاصّ أو عدّة معان، كما ذكرنا منذ قليل، وقد يشارك غيرَه في بعض ذلك أصلاً، وقد يتقارض وإيّاه معنًى أو أكثر. ولكن هذا مشروط بما سُمع عن العرب وصحَّ حلوله محلّه في المعنى.

وعلى هذا، فلسوف تصادفك في أعمالنا شذرات اجتهادية قد نخالف بها ما ألِفه النحاة والمعربون ، كالذي تراه في «لا» التبرئةِ، إذ هي في الحقيقة من أخوات «إنّ»، بدليل أنها تنصب الاسم المطوَّل وترفع الخبر كتلك الأخوات[1]. وكذلك ما تراه في الضمير المتصل للغائب، فهو منتهٍ بواو أو ياء، لا تُرسم في الاصطلاح ويشار إليها برمز دقيق في المصاحف الشريفة، فهو مبنيٌّ أصلاً على السكون لا على الضمّ أو الكسر كما يذكر المُعرِبون، وإذا التقى بساكن قبله أو بعده كان ذلك البناء على الواو أو الياء المحذوفة لفظاً. ولكننا مع هذا نلتزم ما ألِفه المُعرِبون، وإن كنّا قد نشير إلى الصواب في مكانه المناسب.

وإذا كان للمبتدأ أكثر من خبر، ثم دخل عليه فعل ناسخ يقتضي مفعولين، فإنه يصير المبتدأ مفعولاً به أولاً، والخبرَ مفعولاً به ثانياً، وبقية الأخبار المتعدّدة يكون كل منها مفعولاً به ثانياً مكرَّراً، مهما كان عددها. وحين تخرج شِبه الجملة عن وظيفتها الأصلية في تقييد الحدث تصير في محلّ رفع نائبَ فاعل، أو تابعةً لما قبلها في موقعه الإعرابي، أي: في محلّ نصب بالعطف أو البدلية، ولا تحتاج إلى تعليق.

ويحسن منك إغفال عطف البيان ما أمكن والاستعاضة منه بالبدل، لأن ما يَرِدُ منه في الكلام غالباً ما يصحّ فيه البدل. وينسحب هذا على ما يلي اسم الإشارة للبيان ويكون محلًّى بـ «أل» العهدية الحضورية. أمّا إذا كانت «أل» جنسية للمبالغة والكمال أو للتعظيم فالاسم المذكور هو في الغالب خبر.

---

(١) انظر: الكتاب (١/ ٣٤٥).

ثم إن لام «لقد» هي للابتداء والتوكيد، ولا تكون واقعة في جواب قسم ليس له لفظ حقيقي، إذ جمهور مواقع «لقد» في كلام العرب لم يدخل عليه قسم. فإن وجد ذلك تعيّنت الجوابية. وربما حسُن أن تقدِّر القسَم المحذوف من كلام الله – تعالى – في غير ذلك بالقول: «بي حلفتُ»، استئناساً بما ورد نصّه في أكثر من حديث قدسي مشهور[(١)].

والجملة الشرطية هي في الحقيقة قد ترد قيداً في العبارة، فتكون صفة لما تقيّده أو في محل نصب حالاً مقارنة أو ماضية أو مقدَّرة، خلافاً لما أنكره الجمهور واستشكلوه باعتمادهم على أن الشرط يخالف الحالية لأنه استقبالي[(٢)]. إنهم واهمون في ذلك، لأنها قد تكون للماضي أو للحاضر أيضاً، فإذ وافقت في الزمن ما تقيّده فالحالية مقارنة، وإلاّ فهي حكاية للحال الماضية أو حالية مقدَّرة. وبهذا يكون قد طاح الإشكال.

وهنا تَعرض لنا اللام الموطّئة للقسَم، إذ تكون في أذهان المعربين لام جواب، أو حرف اعتراض والجملة الشرطية مع جوابها المحذوف اعتراضية بين القسَم وجوابه. وبناء على ما قدّمنا في موضوع الشرط، فإن الجملة الشرطية هنا هي قيد لعنصر من جواب القسَم وفي محلّ نصبٍ حالٌ مقدَّمة، وهي بذلك تمثّل صورة من الاحتباك، وتفيد العامل فيها ضرباً من التوكيد المعنوي، إضافة إلى ما يفيده تكرار اللفظ أيضاً.

والنهي في مفهوم النحاة هو طلب تركِ الفعل أو الكفِّ عنه، ولكنك سترى كثيراً من صِيَغه في الآيات الكريمة مراداً به تجنّب الفعل أو عدم القيام به، وربّما

---

(١) جامع الحديث (٧/ ٧١) و(٩/ ٨٥)، وكنز العمال (٣/ ٦٨٨)، وجمع الجوامع تحت الرقمين (٦١٤٣) و(٧٥٣٥).

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص٧٣ – ٧٥).

اجتمع فيه المعنيان إذا كان الخطاب لأكثر من واحد. ثم إن النفي غالباً ما يتضمّن من باب مفهوم المخالفة حصولَ عكس المنفيّ مؤكَّداً، وإذا كان منصبّاً على صيغةِ مبالغة مثل «فعّال» تراهم يذهبون فيه إلى خلع معنى المبالغة لئلَّا تُتوهّم إجازة وقوع أصل الحدث غيرَ مبالَغ فيه. والرأي أن تعالَج القضية بالحفاظ على الدلالات الحقيقية للصيغ، ليكون نفي المبالغة مبالغةً فيه أصلاً وفرعاً، فلا يحصلَ منه شيء إطلاقاً، وكذلك حال النهي المنصبّ على المعاني المبالَغ فيها أيضاً ليصير المقصود به مبالغةً في النهي.

والتنازع بين العوامل حصَره جمهور النحاة في الأحداث النصّية: الأفعال وأسمائها والمصادر والمشتقّات العاملة. ولمّا كان العمل الحقيقي هو في الأصل للحدَث عامّة، كما عرضنا في كتابنا «وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب»(1) فقد وجب أن يشارك في التنازع كلُّ لفظ يتضمّن معنى الحدَث، كالأدوات العاملة من حروف وأسماء. وعلى هذا يكون لعوامل الجزم حضور ومساهمة في الحقل المذكور، وتدخلُ أشباه الجمل أيضاً في المتنازَع عليه، ليصير لكل منها أكثر من عامل نحوي في الظاهر أو التقدير.

وإذا كان في العبارة عطف على الحال، أو المفعول المطلق أو المفعول لأجله، فلا بد من النص أن الثواني منصوبة بالعطف، خلافاً لما جرى في أعمال المعربين، من القول: حالان ومفعولان مطلقان ومفعولان له. ذلك لأن لكل عنصر وظيفته الإعرابية، وفرق منهجي واضح بين ما جرى عليه المعربون بالتسمّح في ذكر الإعراب الحُكمي، وما يجب من البيان بالإعراب الحقيقي، وإلّا اختلط الحابل بالنابل.

(1) في (ص١٩٠ - ١٩٢).

ثم إن الجمل الإنشائية قد يكون لها موقع الخبر أو الصفة أو الحال، فتسدّ مسدّه وتقوم مَقامه في الإعراب، مع أن أكثر النحاة ينكر عليها ذلك. وهي في شُغلها وظيفتَها هذه تضيف إلى المعنى العامّ للعبارة مبالغة وتوكيداً، جرياً على ما عُرف في أوساط البيانيين، من أن ما يُنقل من وظيفته المخصَّصة إلى وظيفةِ غيره بالقياس الصحيح يكون له توجيهات مؤكِّدة للمبالغة في المعنى المقصود. وكذلك ما يكون في صيغة المفرد أو الجملة من قلب مكاني أو نقل إلى غير وظيفتها الأصلية.

وحين يجتمع قسم وشرط فالجواب يكون للأوّل في الغالب، ويُحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه. هذا إذا كان الشرط غير امتناعي، وإذا كان امتناعيّاً فالجواب له على كل حال. وعندما ترد «أمّا» قبل الشرط مباشرة فالجواب لهما معاً.

المصطلحات الإجرائية:

كنّا قد ذكرنا من قبلُ ما يجب من تحديد الاصطلاح المستعمل خلال ميادين التحليل، ونضيف الآن أنه يجب التزام المفردات والأساليب التي اشتَهرت عن البصريين بالتغليب، لأنها الأشيع والأكثر استخداماً في المصادر التراثية والإجراءات العملية حتى عصرنا هذا، والأقرب إلى الدقّة والبيان مما سواها. ثم يضاف إليها ما يسّره الله من عناصر ألقاها المفسّرون واللغويون والمُعرِبون والبلاغيون والاجتهاد الشخصي، فتكون زاداً وافراً يستوعب حاجات العمل المنهجي بدقّة واستقصاء، ثم ينتثر فيها ما هو بعيد عن قاموس المعاصرين لنا وقد يُفهم على غير مقاصده، فيقتضي ذلك أن نقف مليّاً لتفسير مفاهيمه بشيء من البيان:

فالاحتباك: أن يتداخل تركيبان حُذف من أوّلهما ما ثبَت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما ثبَت دليله في الأوّل. و«إذا» غيرُ الشرطية تكون للمفاجأة والحال، ومثلها «إذ» الفجائية. وتنفرد «إذا» بأنها قد تَرِدُ بعد الفاء أو الواو أو «ثمّ»، وتليها جملة اسمية.

فهذه الجملة معطوفة على التي قبلها بالحرف المذكور لأنه حرف عطف، خلافاً لما عليه جمهور المعربين من الاضطراب في ذلك. أمّا «إذاً» غيرُ الناصبة فتفيد التوكيد ومبالغة المعنى للجملة التي هي فيها، ولا يحتاج ذلك إلى تقدير شرط وما أشبهه في الإعراب. والاسم المُغرِق في التنكير: يلازم معنى التنكير وغالباً ما لا يستفيد تعريفاً من أساليب التعريف. ومن ذلك كلمات: غير ومثل ونظير ونحو. وأفعال الاستعارة: كل فعل مبنيّ للمعلوم لا يصح أن يقوم به فاعله، فيكون إسناده إليه مجازيّاً.

و«أل» تكون جنسية للاستغراق العُرفي إذا دخلت على ما يشمل الأفراد المعاصرين للمذكور معها، وللمبالغة والكمال إذا دخلت على ما يستغرق خصائص الأفراد ويوجَّه إلى مصدر الصفة المتضمَّنة فيه، وحرفية موصولة للعاقل أو لغير العاقل إذا دخلت على مشتق مسند إلى بعض من يَعقل أو ما لا يَعقل وهي حرف لا محل له من الإعراب، وزائدة لازمة للتزيين اللفظي إذا لزمت ما تدخل عليه ولم تُضِف إليه معنًى نحويّاً جديداً، وزائدة للمح الأصل إذا دخلت على اسمٍ علم منقول عن مصدر أو مشتق، وعهدية حضورية إذا دخلت على ما هو حاضر وقت التكلم، وعهدية ذكرية إذا حلّت مع ما دخلت عليه محلَّ ضمير يعود على اسم متقدم لفظاً أو تقديراً، وعهدية ذهنية إذا دخلت على معهود لدى المخاطَب أو على منعوت بصفةٍ مَعرفة لئلَّا يكون دونها في التعريف كما قرّر المحقّقون، ونائبة عن الضمير إذا أمكن حذفها ووصل الاسم الداخلة عليه بضمير للمتكلم أو المخاطب أو الغائب.

والألف التي هي حرف زائد في الرسم للتفريق تَرِدُ بعد واو الجماعة، إذا لم يكن بعده ضمير متصل، للفرق بين واو الجماعة والواو الأصلية في الفعل. وكثيراً ما يرد في الرسم العثماني خلاف ذلك تبعاً للأصول الإملائية في صدر الإسلام. و«ألا» التي بمعنى «هلّا» قد تدخل فاء الاستئناف والسببية بين همزتها واللام فيكون اللفظ:

أفلا. وهذه من نادر التركيب. وإذا وُجِّهت هي وأمثالها إلى الله سبحانه كانت للتمنّي والدعاء، ولم تجُز لمعانيها المعهودة. و«إلّا»: تكون حرف استثناء ملغًى إذا وقعت بين البدل والمبدل منه وهي مهملة لا عمل لها. وجعلها للحصر وهَم ظاهر. وأو: تكون عاطفة لأحد الشيئين ومنع الخلوّ، إذا أمكن أن يُجمع بين ما قبلها وما بعدها وأن يقع أحدهما وحده أيضاً. وقد تكون الواو لمثل هذا. وهو من نادر البيان وأبلغه. وقد تعطف كل منهما شيئين على نظيريهما أو تعطف أكثر أيضاً.

والباء: حرف جر للإلصاق المعنوي، إذا تعلقت بما هو معنويّ غير ماديّ، وللاستعانة إذا دخلت على آلة الفعل. وبدل التفصيل هو: البدل من مُجمل بالمفصَّل. وبل ولكنْ: تعطف كل منهما المفردات كما تعطف الجمل، خلافاً لمن منع بعض ذلك. و«ثمّ» تكون عاطفة للترتيب مع التراخي والارتفاع في الرتبة إذا كان ما بعدها يفيد ارتفاعاً معنويّاً عما قبلها ولم تُفِد هي مُهلة زمنية بينهما، وقد يجتمع الأمران معاً.

وتاء التأنيث كثيراً ما تفقد معناها اللغوي، وذلك حين تتصل باسم الفاعل أو اسم المفعول للدلالة على المبالغة في ثبوت الوصف، فيصير كل منهما صفة غالبة نحو: راوية وعلّامة ونوّاحة ومصدوقة. وهذه المفردات قد تُطلق على مذكر أو مؤنث. ثم قد تكون التاء مع المشتق المذكور للنقل إلى الاسمية الخالصة، إذ يصبح اسم ذات أو اسم معنى لا يجوز إجراؤه على موصوف، نحو: الفاتحة من السُّوَر، والخائنة بمعنى: الخيانة، والعافية والعاقبة، وغائبة أي: ما يغيب ويخفى مع ثبوت الخفاء، وهديّة ومَطيّة وذبيحة ورَمِيّة[1].

---

(١) الكشاف للزمخشري (٣/ ٣٨٣)، والدر المصون للسمين الحلبي (٨/ ٦٤٠)، وروح المعاني للآلوسي (٢٠/ ٢٧).

والتابع في الإعراب لغيره، بالعطف أو البدلية في المفردات والجمل وأشباهها، لا بد في التعبير عن وظيفته النحوية من النص على ذلك بأن تقول: «بالعطف أو البدلية»، لدَفْعِ تَوَهُّم أن وظيفته هي وظيفةُ متبوعه بالإعراب الحُكمي، ولتثبيتِ المصطلح الدقيق بالإعراب الحقيقي.

والتنصيص: مبالغة في البيان والإحاطة، ويكون بـ «مِن» في سياق مخصوص قبل النكرة لاستقصاء عموم النفي، وقبل «أحَد» وأمثاله لاستقصاء توكيد العموم، وبـ «لا» المشبَّهة بالفعل التامّ لاستقصاء نفي عموم وجود الجنس الداخلة عليه. وأما المشبَّهة بالفعل الناقص فهي لنفي وجود الجنس أو العدد. والتوكيد اللفظي لا محل له من الإعراب كالحرف الزائد، أكان بالمفرد أو الجملة أو العبارة.

وجملة الشرط غير الظرفي[1] هي الواقعة بعد أداة شرط ليس فيها معنى الظرف، والجملة الشرطية هي: مجموع أداة الشرط وجملتيه معاً، والجملة الصغرى تكون جزءاً يتمّم جملة أكبر منها، أي: مبتدأ لخبر أو خبراً لمبتدأٍ أو ناسخٍ أو فاعلاً لفعل أو مفعولاً ثانياً لفعل ناسخ، والجملة الكبرى هي: المكوَّنة من مجموع الصغرى وما تتمّمه. وعلى هذا فقد تكون الجملة كبرى وصغرى في آن واحد.

والحال في معاني الأدوات يراد بها الدلالة المعنوية، أي: الزمن الحاضر أو الوصف اللازم، لا الحال الإعرابية. والحال المقدّرة هي: التي يُتوقّع حصولها في المستقبل بالنسبة إلى ما هي قيد له، والحال الماضية هي: التي حصلت قبل ما تقيّده، فتكون لاستحضارها مع وروده كأنها تحصل مع التكلّم.

وحتَّى: تكون حرف استئناف لا حرف ابتداء قبل الجملتين الشرطية والاسمية، وكلٌّ من هاتين الجملتين: استئنافية. هذا لِما هو في نهاية العبارة. أمّا إذا كان بين

---

(١) إعراب الجمل (ص٤٤ – ٦٠).

تركيبين من العبارة فحتَّى: حرف اعتراض، وكلٌّ من الجملتين: اعتراضية. وقد تكون حرفاً زائداً للتوكيد. فإذا كانت الجملة بعد «حتَّى» فعلية وفعلها ماض فحتَّى: حرف جر أيضاً مع تقدير «أن» تليها كما هي قبل المضارع عامّة، خلافاً للجمهور. ثم هي قبل المضارع حرف جر إذا كان للمستقبل بالنسبة إلى زمن التكلّم، وإلّا فالحكم كما في الاسمية والشرطية. وهي قبل الأسماء حرف جر، وقد تكون كذلك قبل: إذا.

وحرف الجر الزائدُ للتقوية والتوكيد هو: الباء أو اللام، ترد مع الفعل أو المصدر أو المشتق لتقويته على العمل وتوكيد المعنى كأنه ذُكر مرتين. وحرف الجر للإضافة هو: الداخل على لفظ الجلالة أو أحد أسمائه الحُسنى أو إحدى صفاته العُظمى، تعبيراً عن الاستعلاء أو الظرفية أو ابتداء الغاية أو انتهائها، يُجعل للإضافة؛ تأدُّباً مع المولى تعالى، إذ لا يجوز ذكر تلك المعاني له. ويكون حرف الجر للغاية المكانية المعنوية إذا وقع في مثل ذلك السياق أيضاً، دفعاً لتوهّم التحيُّز المكاني. ومن هذا القبيل للتأدّب ألّا نذكر لفظ «الله» أو اسم الجلالة في الإعراب بما يكون من الرفع والنصب والجرّ، ونستعيض من ذلك بـ «لفظ الجلالة». ومن هذا أيضاً الظروف الواردة في نظائر السياق المذكور قبل.

والحرف الزائد في الصرف للإغناء عن المجرد هو: المزيد في صيغة الفعل ومصدره ومشتقاته، إذا لم يكن الفعل المزيد مشاركاً لمجرّده في معناه الأصلي. وقد تكون هذه الزيادة حرفين أو ثلاثة. والزائد في الإعراب يكون لمعانٍ مختلفة، وإطلاق مصطلح «صلة» عليه مردود لأن الصلةَ وظيفتها الوصل بين عناصر الكلام، والزائدَ بعيد عن ذلك، إذ يكون للتوكيد وغيره من المعاني الخاصّة[1].

---

(١) ينظر (ص٥٤ – ١٠٢) من كتابنا: إشكاليات في البحث والنقد النحويَّين.

والحمل على التصغير في الصرف يكون بقلب الألف واواً في جمع التكسير كما تُقلب في تصغير الاسم نفسه. والحكاية في الإعراب تعني إيراد الجملة أو العبارة أو الكلمة بعد القول وما يقوم مَقامه وقبلَها مفرد محذوف كالمضاف، مقصوداً لفظها لا معناها، فيكون لها محله الإعرابي دون أن تؤوّل بمفرد، لأن حذف المضاف قد يجيز للمضاف إليه أن يحلَّ محله من الإعراب. ولهذا قد نضعها بين علامتَي تنصيص. ورفع السببيّ يتحصّل باسم الفاعل أو اسم المفعول ليصير صفة مشبّهة به ويفيد الثبوت والمبالغة في المعنى.

والفاء الرابطة لجواب الشرط إذا لم تُفِد ترتُّب الجواب على الشرط دلت على أن الجواب الحقيقي محذوف، وهو علّة باعثة للجواب المذكور، ويقال لها: «جوابية للتعليل»، وتبقى جملة الجواب في الإعراب هي المذكورة لا المقدَّرة. والفاء الزائدة: قد تكون لتوكيد تعليق شِبه الجملة بالفعل تشبيهاً لها بالشرط في الترتُّب، أو لتوكيد تعليق الخبر بالمبتدأ اسماً موصولاً أو ما يشبهه، ولتحقيق السببية بينهما لِما في الاسم الموصول من شَبه بمعنى الشرط في العموم والترتُّب أيضاً، أو لربط الخبر بالمبتدأ، أو للنداء بجوابه، أو لِما بعدها بما قبل قولٍ، مع الدلالة على السببية بينهما وأن ما بعدها مترتب على كلام متقدّم وليس ابتداء.

والعاطفة للترتيب الذكري: تَرِدُ بين جملتين مترادفتين أو مشتركتين في المعنى ولا بد من تقدم العامّة على الخاصّةِ أو البيانيةِ للتفصيل منهما. والفصيحة هي: فاء النتيجة تدل على ترتيب وتعقيب وسببية بين ما بعدها وما قبلها، فتكون للعطف أو الاعتراض أو زائدة، وقد تدل في المعنى على جملة محذوفة أو أكثر قبلها.

والفعل «دخل» تقول منه: «دخلتُ العراقَ وأدخلتك المسجدَ»، فيتعدى إلى المفعول بنفسه، ومع الهمز الزائدة يتعدى بنفسه إلى مفعولين، كما ذكر الفراء والأخفش والجرمي. وهذا خلاف لِما زعمه سيبويه وآخرون في النصب، من أنه

على حذف حرف الجرّ «في» أو أن النصبَ على الظرفية أو الاتساع[1]، والتقديرَ: دخلتُ فيه وأدخلت فيه. نعم قد يرد حرف الجر هذا لتوكيد المعنى إن ضاق المكان حقيقة أو مجازاً، نحو: دخلت في البئر وأدخلت إصبعي في الحلقة. فالفعل إذاً، كما قال السُّهيلي وأبو حيان، يجوز فيه الوجهان: التعدي بنفسه وبوساطة: في. ويتّضح ذلك بشكلٍ ما في الآية (٢٩) من سورة الفجر.

والفعل «رأى» يقتضي مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر حين يكون للرؤية القلبية، وكذلك حُكمه ومفعوله الثاني جملة استفهامية، إن دخلت عليه همزة الاستفهام للأمر بالتفكير والتدبّر والعلم والإجابة، نحو قول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ۞ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ﴾؟ [الواقعة: ٦٨، ٦٩] فالماء: مفعوله الأول، وجملة ﴿ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ﴾: في محل نصب مفعوله الثاني. وكثيراً ما تقع بينهما جملة شرطية هي قيد بالحال لما في المفعول الثاني، وقد يُحذف جوابها لدلالة المفعول الثاني عليه، أو يحذف أحد المفعولين أو كليهما أيضاً. والخطاب في هذا للمفرد والمؤنّث والمثنّى والجمع قياسي في حركة تائه، تكون بحسَب المخاطَب.

لكن عندما تدخل كاف الخطاب عليه، وهي حرف زائد مبالغة في التوكيد، تلزم التاء حركة الفتح أيّاً كان المخاطَب نحو: أرأيتَكَ زيداً ما صنع؟[2] تقول: أرأيتَكِ وأرأيتكُما وأرأيتكُم وأرأيتكُنَّ؟ والفعل يقتضي مفعولين أيضاً أصلهما المبتدأ والخبر ثانيهما جملة استفهامية، نحو: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾؟ [الأنعام: ٤٧] وفيه حذف المفعولِ الأول وجوابِ الشرط،

---

(١) الكتاب (٢/ ٢١٦)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٢/ ٢٥٣)، والهمع للسيوطي (١/ ٢٠٠).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام (ص١٩٨). وهذا التركيب يخالف ما يكون فيه الاستفهام لغير الأمر نحو: أرأيتَكَ صادقاً؟ وأرأيتِكِ صادقةً؟

كما ترى[1]. وقد يكرَّر هذا التركيب في عبارة واحدة، ويكون بين جزأيه حذفان كما في القسَم مع الشرط، وهو ما عرفناه باسم الاحتباك.

والفعل «زاد» غالباً ما لا يتعدّى إلى مفعولين، لأن ما يرد بعد مفعوله هو نكرة في القرآن الكريم وكثير من كلام العرب، ولا يُقدَّم على الفعل كما يتقدم المفعول به. والفعل المعتلّ هو الذي في أصوله حرف علّة، والمُعَلّ هو الذي جرى فيه إعلال. والمُهمل يراد به في الصرف وجود مصدر أو مشتقّات من مصدرٍ كان له فعل مستعمل ولم يرد له ذكر في المعاجم المعروفة وكلام العرب.

أمّا القول الملقَّن فهو ما يجب أن يَرِدَ على لسان المتكلم تبعاً لما لقّنه إيّاه غيره، وقد يكون بعد لفظ قول صريح أو بدونه. فالأول لا يحتاج إلى بيان، في حين أن الثاني في حاجة إلى ذلك. وقد يكون التلقين باستثناء المخاطَب شيئاً من قول للمتكلّم مع تكرار عبارته المتقدمة، فيأتي المتكلّم بذلك الاستثناء أيضاً مع تكرار العبارة، كما في حديث: (إلّا الإذخِر)[2].

وأمّا عطف التلقين فيَرِد فيه حكم للمتكلّم مستقًى من جواب المخاطَب أو السامع بعطفه على شيء من كلامه هو. وتلقين المخاطَب لمن يكلِّمه إمَّا أن يمنعه المتكلّم كما ورد في خطاب الله تعالى لسيّدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، إذ جاء دعاء إبراهيم عليه السلام بكون أئمّة من ذرّيّته في الحكم، فكان الجواب بأن ذلك لا ينال الظالمين منها، وإمّا أن يورده المتكلّم بعدُ معطوفاً على مكرَّر في التقدير لشيءٍ من كلامه

(١) انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم (ص٤٦٧ - ٤٧١) و(ص١٢٢ - ١٢٣) من كتابي قراءة موجهة لمصادر التراث في رحاب المكتبة العربية.

(٢) الحديث (١١٢) في صحيح البخاري.

سابقٍ، استجابة لطلب المخاطَب بما فيه نفس التكرار، كما في الحديث الشريف[1]: (اللّهُمَّ اغفِرْ لِلمُحَلِّقِينَ)، قالُوا: ولِلمُقَصِّرِينَ، قالَ: (وِللمُقَصِّرِينَ) أي قالوا: اللّهُمَّ، اغفِرْ لِلمُحَلِّقِينَ ولِلمُقَصِّرِينَ، قال: (اللّهُمَّ، اغفِرْ لِلمُحَلِّقِينَ ولِلمُقَصِّرِينَ).

واللام التي للتفريق ترد بعد «إن» المهملة المخفّفة من المشدّدة للفرق بينها وبين النافية، ولتوكيد المعنى وللعِوَض من حذف نونها الثانية، والتي للبُعد تكون زائدة بعد اسم الإشارة لتوكيد ما في الكاف من البُعد مع دفع توهم الإضافة بينه وبين «ذا»، وقد يرافق ذلك تعظيم للمشار إليه أو تقبيحه. وفي الحالين هي ساكنة في الأصل تحرَّك بالكسر لالتقائها بسكون الألف قبلها.

والتي للصيرورة أو المآل أو الإرادة أو الحِكمة هي حرف جر يشبه لام التعليل ظاهراً، إلّا أن ما قبله ليس علّة باعثة لِما بعده كالسبب الفعّال، وإنما نُتج الحدث الثاني عن الأوّل في التركيب على غير قصد من الفاعل المتقدّم، والحكم فيه شبيه جدّاً بما يكون في بعض مواقع فاء السببية والمفعول لأجله، والتعليل باللام و«حتى ولعلّ».

و«لا» الزائدة قد ترد بعد النفي لتوكيده وتعميمه، فيشمل الحكمُ ما قبلها وما بعدها معاً وكلّاً منهما على حِدَة، وترد بعد الضمير المتصل أو المستتر توطئة للعطف عليه. و«لدَى»: ظرف مكاني يرى النحاة أنه مُعرب بالفتحة المقدّرة. والظاهر عندي أنه مبنيّ كالحرفين: إلى وعلى، إذ يكون مثلهما في التركيب، تُقلب ألفه ياء عندما يتصل بضمير، نحو: لدَينا ولدَيك ولدَيه ولدَيكم.

و«لعلّ» يكون فيها الترجّي أو الإشفاق تبعاً لما هي فيه من السياق، فيكون من المتكلم أو المخاطب أو الغائب أو لِما هو مبني للمجهول، وقد تكون للتحقيق أو التقليل والاستفهام. وغالباً ما تكون جملتُها قيداً بالحال لعنصر فيما قبلها، إذا لم

---

(١) الحديث (١٦٤٠) في صحيح البخاري.

تسدّ مسدّ المفعول الثاني والثالث لفعل قلبي. و«لن» ترد لتوكيد نفي المستقبل. و«لو» بعد واو الحال غالباً ما تكون زائدة لازمة للتعميم أي: جعل الحكم شاملاً لجميع الأحوال مع الانتهاء إلى أرفعها أو أدناها. وكذلك شأن «إنْ» في الحكم والإعراب والمعنى.

و«ما» المتصلة بـ «إنّ وأنّ وكأنّ وليتَ» هي حرف زائد زيادة لازمة، توطئة لدخول الحرف المشبّه بالفعل قبلها على الجملة الفعلية، أو الاسمية دون أن يكون له عمل في شيء منها كالذي كان له من قبل. والمفعول به الثاني المكرَّر هو: ما كان في الأصل خبراً ثانياً أو ثالثاً... قبل دخول الفعل الناسخ على الجملة الاسمية وتصيير جزأيها مفعولين، كما ذكرنا فيما مضى. والموطّئة في الحال تعني أنها وردت تمهيداً لنعتها تهيّئ انصباب الحكم عليه لأنه هو الحال في المعنى وجيء بها للمبالغة والتوكيد، والموطئ في الوصف يعني أن الموصوف تمهيد للنعت بعده يهيّئ انصباب الحكم عليه مع المبالغة والتوكيد أيضاً.

والميم هي: حرف لجمع الذكور، وكثيراً ما تكون شاملة لجمع الإناث أيضاً بالتغليب. وهذا مستغرِق لضمير الجماعة أيضاً، وفيه وفيما قبله إشعار بتدخل النساء في ضمائر الرجال وخصوصياتهم عَنوة، وهو ما لا يجوز للرجال اقتحام حرمه عندهنّ. ثم يقال مع هذا: إنّ العربية قد ظلمَتِ النساءَ! والميم المشدّدة بعد لفظ الجلالة: عوض من حرف النداء للمبالغة في التعظيم.

والنصب بنزع الخافض يراد به أن الاسم أو المصدر المؤوّل حُذف قبله حرف الجر، فكان النصب ظاهراً أو مقدّراً. وهذا قول الكوفيين، وأمّا البصريون فيرون أن ذلك منصوب على شِبه المفعولية للفعل أو ما ناب عنه، وإن كان لازماً أو لا يتعدّى إلى مثل هذا المفعول به.

و«ها» التنبيهيةُ في النداء: حرف زائد بين «أيُّ» والاسم المبدل منها لتوكيد التنبيه وعِوَضاً من الإضافة لأنّ «أيّ» في غالبية استعمالاتها تكون مضافة. وهمزة الوصل في أول الفعل الماضي تُحمل على همزة القطع في الحذف، عندما يصاغ منه الفعل المضارع أو المشتقات أو المصدر الميمي. وذلك نحو: احتفلَ يَحتفلُ مُحتفِل ومُحتفَل، وانحسَرَ يَنحسرُ مُنحسِرٌ ومُنحسَرٌ، واستعمَلَ يَستعمِلُ مُستعمِلٌ ومُستَعمَلٌ.

وواوُ الحال، أكانت للاقتران أم لحكاية الحال الماضية أم لحال مقدَّرة، يقال لها في الإعراب: «حرف ابتداء» كما ذكر مكيُّ بن أبي طالب[1]، تمييزاً لها من الواوات الأُخر، ولأن الجملة الحالية هي أصلاً اسميةٌ صدرها مبتدأ.

وتَرِدُ تلك الواو قبل «إنْ» أو «لو» الزائدتين للتعميم وانتهاء الغاية في الارتفاع أو الدناءة، كما ذكرنا قبلُ. وجعلُ كل منهما شرطية يقتضي إعراب ستّ جُمل بدلاً من واحدة، وقد يؤدّي إلى إحالة أو فساد في المعنى. ذلك لأن مضمون الشرط المفرد غالباً ما يقتضي بمفهوم المخالفة ورود عكسه في المعنى، وهذا مناقض لمدلول الجملة المَعْنِيّة كما تحدّده واو الحال هذه.

تلك الخطوط في الصفحات الماضية هي رسم توضيحي مكثّف لِما يحسن تناوله والمسير معه في عوالم التحليل النحوي للنص القرآني الكريم، لإدراك توارد العلاقات والوظائف والمعاني النحوية على المفردات والتراكيب والعبارات، وما يتولّد عن ذلك من تأثُّر وتأثير بين عناصر التركيب، وتعميق للدلالات المعنوية، والله أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر مغني اللبيب (ص٣٩٨).

فهرس المصادر والمراجع

- ابن عصفور والتصريف، فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ٢٠٠٠م.
- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وأبي إسحاق، ابن غازي المكناسي، مكتبة الرشد بالرياض.
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، دار الكتب العلمية ببيروت.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ١٩٣٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، مكتبة النسر الذهبي، ١٤٠٤هـ.
- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، مطبعة هندية بالقاهرة، ١٩٢٣م.
- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، مطبعة دائرة المعارف بحيدر اباد.
- إشكاليات في البحث والنقد النحويِّين، فخر الدين قباوة، دار الملتقى بحلب ١٤٢٤هـ.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي بحلب، ٢٠٠٧م.
- أقسام الأخبار، أبو علي الفارسي، المجلد (٧) من مجلة المورد ببغداد.
- الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، فخر الدين قباوة، دار لونغمان بالقاهرة، ٢٠٠١م.
- أمالي الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، مطبعة المدني بالقاهرة، ١٣٨٢هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.
- أنساب حِميَر وملوكها، الحسن بن أحمد الهَمْداني، مطبعة بريل، ١٩٥٤م.
- الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، مطبعة المدني، ١٣٧٨هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء، ابن الأنباري، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر، ١٣٠٦هـ.
- التحليل النحوي أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، دار لونغمان بالقاهرة، ٢٠٠١م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ١٤١٠هـ.
- تفسير روح المعاني، محمود الآلوسي، دار الفكر ببيروت، ١٤١٤هـ.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار الحديث بالقاهرة، ١٤٠٨هـ.
- جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى، فخر الدين قباوة، دار هارون الرشيد بدمشق ١٤٢٨هـ.
- جمع الجوامع، السيوطي، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٢٧هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، دار الملتقى بحلب، ٢٠٠٨م.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، محمد الخضري، دار عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، دار عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.
- الخصائص، ابن جني، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ.
- دراسات في تاريخ الخط العربي، صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد ببيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، دار القلم بدمشق، ١٤٠٦هـ.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، مطبعة الهندي، ١٤٠١هـ.

- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، القاهرة، ١٣٧٣هـ.
- العقود العلوية على شرح الأزهرية، علي بن إبراهيم الحلبي، وزارة الثقافة بدمشق، ١٤٢٨هـ.
- فتاوى في علوم العربية، فخر الدين قباوة، دار الملتقى بحلب، ١٤٢٨هـ.
- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، دار الحديث بالقاهرة، ١٤١٣هـ.
- قراءة موجهة لنصوص التراث في المكتبة العربية، فخر الدين قباوة، دار الملتقى بحلب، ١٤٢٤هـ.
- كتاب سيبويه، سيبويه، المطبعة الكبرى الميرية، ١٣١٦هـ.
- الكشاف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الحاج خليفة مصطفى بن عبد الله، المطبعة الإسلامية بطهران، ١٣٨٧هـ.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي بن حسام الدين الهندي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ.
- لسان العرب، ابن منظور، المطبعة الكبرى الميرية، ١٣٠٠هـ.
- مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢م.
- المحكم في نقط المصاحف، عثمان بن سعيد الداني، المطبعة الهاشمية بدمشق، ١٣٧٩هـ.
- مختصر شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٣هـ.

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، الملا علي القاري، المكتبة الشاملة.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ١٤٣٠هـ.
- معاني القرآن، يحيى بن زيد الفراء، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، دار الفكر بدمشق، ١٣٨٤هـ.
- المفصل في تفسير القرآن الكريم، فخر الدين قباوة، مكتبة لونغمان بالقاهرة، ١٤٢٩هـ.
- الملخص في ضبط قواعد العربية، عبيد الله بن أبي جعفر بن أبي الربيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- المورد النحوي الكبير، فخر الدين قباوة، دار طلاس بدمشق، ٢٠٠٨م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، مطبعة المدني بالقاهرة.
- نصوص نحوية، فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ١٩٩٩م.
- النهج الإسلامي للتعليم العالي، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي بحلب، ١٤٢٨هـ.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٢٧هـ.
- وصايا الملوك، دعبل الخزاعي، المكتبة الشاملة.
- وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، بحلب، ١٤٢٨هـ.

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

فهرس الموضوعات